إِجْرَاءُ الْوَقْفِ مجْرَى الْوَصْلِ
دِرَاسَة نَحْوِيَّة وتَصْرِيفِيَّة

دكتور/ إبراهيم علي إسماعيل
الأستاذ المساعد في قسم اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
جامعة الأزهر فرع بني سويف

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى إثراء ظاهرة إِجْرَاء الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ بمزيد من الشواهد النَّحويَّة والتصريفية من قرآن كريم، وقراءات قرآنية كريمة، وحديث نبوي شريف، وكلام العرب نظمًا ونثرًا ممَّا له صِلَة وثيقة بها؛ للخروج بنتائج علميَّة تساعد الدارس على كشف المشكلات، وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن، وعلل القراءات، وفقه اللهجات، وأسرار الاستعمال اللغوي

وأما الباعث على القيام بهذه الدراسة فهو: بيان موقف العلماء من (إِجْرَاء الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ)، وتوضيح القول بذلك في القرآن الكريم، وتفسير صلة إِجْرَاء الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ بالضرورة الشعرية.

ـــــ وتكمن القيمة العلميَّة لهذا الموضوع في أمور منها:

ـ أنَّ هذا البحث يعمل على توجيه كثير من الشواهد المتنوعة والمتعلقة بإجراء الوقف مجرى الوصل، والتي لم يكن هناك سبيل لتخريجها وتوجيهها إلا ذلك؛ لضيق أقيسة النَّحويين عن استيعابها، أو إيجاد التخريج المناسب لها، أو تسويغ قبولها.

ـ العمل على إحياء لغات القبائل وتوثيقها؛ فالوقف على (تاء التأنيث) في الاسم يكون بالهاء، ولكنَّ قبيلة طيء كانت تقف على هذه (التاء) بغير إبدال فتبقيها تاء، وكسر (تاء التأنيث) لغة لأعرابي فصيح في بلاد قيس، والإمالة لُغَةُ عَامَّةِ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ تَمِيمٍ وَأَسَدٍ وَقَيْسٍ وخزاعة وأهل اليمن وبعض الحجازيين، وقلب (اليَّاء المشددة) جيمًا عند الوقف معروفة بعجعجة قضاعة، ومنسوبة في الوقت نفسه لناس من بني سعد وطيء وبعض أسد وبعض أهل اليمن وهكذا...

ــ البعد عن رمي القراءات القرآنية بالشذوذ والندور واللحن والخطأ والضعف وعدم الثبوت، أو عدم الصحة ... أو ما شاكل ذلك ما دام أنَّ التَّعليل للقراءة موجود، ألا وهو إجراء الوقف مجرى الوصل.

ــ إظهار أنَّ إِجْرَاء الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ موجود وكثير في كلام العرب، وأنَّه من العلل القويَّة الَّتي ينبغي الفزع إليها عند الاستدلال، متى دعت الحاجة إلى ذلك.

وجاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين، وخاتمة فيها أهمُ ما انتهى إليه البحث من نتائج.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونستهديه، ونؤمن بـه، ونتوكـل عليه، ونثني عليه الخير كله، ونصلِّي ونسلِّم على سيِّد ولد آدم، وخاتم أنبيائه، وصـفوة رسله، وقائد الغرِّ المحجَّلين صاحب المعجزات والمعراج سيدنا محمد صلى الله عليـه، وعلى آله وأصحابه، ومن تمسك بسنته، وسار على هديه ونهجه ودربه إلى يوم الـدين، أمّا بعد:

فمّما يُحيّر في الأمر ويُشْكِل على المُتَحدث ببنت عدنان قول أبي علي الفارسـي: «قَـدْ يُجْرُون الوَقْفَ مُجْرى الوَصلِ في ضَرُورة الشِّعرِ، فَيُثْبِتُونُ فيه ما حكمه أن يثبـت فـي الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التَّنزيل؛ لأنَهم إنَّما يفعلون ذلك؛ لتـصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذانك لا يكونان في التنزيل» (١).

ويقابل ذلك في الوقت نفسه تماما قول ابن جنّي: «من العرب من يجري الوقف مجـرى الوصل» (٢)، وقول ابن هشام اللخمي: «العربُ كثيرًا ما تفعلُ ذلك، تُجـري الوَصْـلَ مُجرى الوقف، والوقف مُجرى الوصل» (٣)، وقول أبي حيَّان: «مَوْجُودٌ فِـي كَلَـامِهِمْ إِجْرَاء الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَإِجْرَاءُ الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ» (٤).

وأنَّ الحكم على الاحتجاج بإجراء الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ، والحمل عليه هـو الأجـود، ولاسيما مع وجود غيره من الأدلَّة، يؤكد ذلك ما انتهى إليه بحث ابن بابـشاذ مـن أنَّ الأجود في الوقف على نحو: (القاضي) حال الرفع والجر أنْ يكون بـ(الياء) الـسَّاكنة؛ إجراء للْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ، وليس بحذف (الياء)؛ وذلك إذ قـال: «إنَّ وقفـت علـى المرفوع والمجرور ففيه وجهان. أجودهما: إجراء الوقف مجرى الوصل، فيكون باليـاء السَّاكنة، مثل: (هذا القاضي)، و(مررت بالقاضي)، والوجه الآخر: حذف (الياء) منهما، تقول: (هذا القاض)، و(مررت بالقاض)» (٥).

فإذا كان إجراء الْوَقْفِ مجْرى الْوَصْلِ غير منكر لدى ابن جنّي، وأنَّ العرب تفعل ذلـك كثيرًا فيما انتهى إليه فكر ابن هشام اللخمي، وأنَّ إجراء الْوَقْفِ مجْرى الْوَصْلِ مَوْجُـودٌ

(١) الحجة: ٣٦١/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب:١٥٩/١.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان:/٨٥.

(٤) البحر المحيط:٣٣٤/٣.

(٥) شرح المقدمة المحسبة:١١٤/١.

فِي كَلَامِهِمْ عند الشيخ أبي حيّان، وأنَّه الأجود على حَدّ كلامِ ابنِ بابشاذ، فما الدّاعي إلى قصر إجراء الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ على ضرورة الشِّعر، وحصره على تصحيح وزن، أو حبسه على إقامة قافية ليس غير، وفي الوقت نفسه الامتناع عن الأخذ به في التنزيل؟

وكيف لا ينبغي الأخذ به في التنزيل وهو من كلام العرب في نطقها، ومن مذاهبهم في حديثها وأمر واقع موجود في نصوصها، والأجود عند الاحتجاج لدى بعض علماء العربية رحمهم الله تعالى، وليس الأمر لتصحيح وزن، أو إقامة قافية.

وأقوى دليل على ثبوت إجراء الوقف مجرى الوصل في القرآن الكريم: قول عبد الواحد المالقي في مسألة إثبات الوقف على تاء التأنيث بـ(التاء)، والتي تعد من أقوى مسائل هذه الظاهرة: «اعلم أنَّ العرب تلفظ بـ (امرأة) و (قائمة) ونحوهم بتاء في الوصل، وهاء في الوقف، وكلاهما زائد على حروف الكلمة دالّ على معنى التّأنيث، واختلف النَّحويون في أيّهما هو الأصل في الدلالة على التّأنيث، فقال البصريّون وبعض الكوفيين:(التاء) هي الأصل(١)؛ بدليل ثبوتها في الوصل الذي هو الأصل، و(الهاء) عوض من (التاء)؛ لاختصاصها بالوقف الذي هو عارض؛ ويدل أيضًا على أنَّ الأصل (التَّاء): أنَّها قد ثبتت علامة للتأنيث في الأفعال، نحو: (قامت هند)، وثبتت في الجمع، نحو:(الهندات)، وثبتت في الوقف على الاسم المفرد عند بعض العرب، وهي لغة طي؛ فيقولون في الوقف:(هذه امرأت)، و(طلحت)، و(قائمت)، وحكى أنَّهم تنادوا يوم اليمامة: (يا أهل سورت) البقرة، فقال رجل طيء: (مَا مَعَنَا مِنْهَا آيَت)، وعلى هذا جاء قول الشاعر: (بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ) (٢)، أراد: (الحجفة)، وكذلك قول الشَّاعر: اللَّهُ نجَّاك بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما وبَعْدَمَتْ

صارتْ نفوسُ القوم عندَ الغَلصَمَتْ

(١) ينظر: توجيه اللمع:/ ٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش:٣/ ٣٥٣، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٣٥٣.

(٢) من مشطور الرجز، لسؤر الذئب، وموطن الشاهد قوله:(الحَجَفَتْ)؛ إذ وقف على (تاء التأنيث) بالتاء، لا بالهاء.

ينظر: معاني القرآن للأخفش:١/ ٢٩٥، وجمهرة اللغة:٢/ ١١٣٥، وسر صناعة الإعراب:١/١٧١، والصحاح: ٤/١٣٤١، ١٦٤١، والمحرر الوجيز:١/ ٢٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ١٢٥، ولسان العرب:٩/ ٣٩.

وكادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعى أَمَتْ (١).

أراد: (مسلمة)، و(غلصمة)، و(أمة) في رواية من وقف بالتاء، وعلى هذا جاء الوقف في القرآن على ما كتب من ذلك بالتاء حسبما يأتي بعدُ، بحول الله تعالى» (٢)، ولك أنْ تتأمل قول المالقيّ طيب الله ثراه: (وعلى هذا جاء الوقف في القرآن على ما كتب من ذلك بالتاء).

من أجل ذلك صحَّ العزم وقويت النيَّة على القيام بهذه الدراسة والتي جعلت موضوعها: (إِجْرَاء الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ)

؛ وذلك للملمة شتات هذه الظاهرة والتي تناثر ذكرها في بطون كثير من المصادر والمراجع، وجمع المتفرق من شواهدها المختلفة من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب نظمًا ونثرًا مما له صلة وثيقة بهذه الظاهرة، وضم المتبعثر من أحكامها المختلفة، ومسائلها الخلافية المتعددة وأقوال العلماء قديمًا وحديثًا، ورصد ما علقت به من أبواب نحويَّة سواء أكانت متعلقة بالأسماء أم بالأفعال أم بالحروف، وأخرى تصريفية، كالإبدال والإمالة والترقيق والوقف ...

- ويضاف إلى أسباب اختيار هذا الموضوع ــ أيضًا ــ أمورٌ منها:

ـــــ أنَّ هذا الموضوع له علاقة وطيدة بكثير من الأبواب النَّحوية، من ذلك: قراءة (يوسف) بنصب الفاء مع أنَّ المنادى كما لا يخفى علم مفرد، وقراءة المضارع المقرون بالفاء بين الشرط والجزاء بالرفع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ (٣)، وكذا التَّصريفيَّة، كتحريك (هاء السكت) عند الوقف... وغير ذلك ممَّا سيراه القارئ الكريم.

ـــــ إجراء الوقف مجرى الوصل عليه المعول في تخريج كثير من القراءات القرآنية الكريمة.

---

(١) من الرجز، لأبي النجم العجلي، والشاهد قوله:(مَسْلَمَتْ)، و(الغَلصَمَتْ)، و(أَمَتْ)؛ إذ لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء، بل أبقاها على حالها، وقوله:(وبَعْدَمَتْ) الأصل:(بعدما)؛ فأبدل ألف (ما) هاء، ثم أبدلها (تاء)؛ ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات.

ينظر: الديوان:/ ٤٠٩ ،٤١٠، وعلل النَّحو لابن الوراق:/١٦٩، وسر صناعة الإعراب:١/ ١٧٢، والخصائص:١/ ٣٠٥، والمحكم والمحيط الأعظم:١٠/٥٨٠، والمدخل إلى تقويم اللسان:/٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش:٣/٣٥٣، ٥/٢٣١.

(٢) الدر النثير والعذب النمير٤/٨، ٩.

(٣) سورة النساء، من الآية:/ ١٠٠.

ـــــ تنوع شواهده من القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظمًا ونثرًا وهذا من الأهمية بمكان؛ لأنَّ شاهد النَّحو ـ كما هو معلوم ـ هو النَّحو، والميدان التَطبيقي الذي تتجلَّى فيه التَّأكيد على القاعدة، وتثبيتها، والتَّدريب عليها لدى طالب العربية.

- وأما القيمة العلمية فتتمثل في أشياء منها:

ـــــ خُرِّج على هذه الظاهرة كثير من الشَّواهد الّتي لم يكن لها سبيل إلا ذلك؛ لضيق أقيسة النَّحويين عن استيعابها، وإيجاد التَّخريج المناسب لها، وتسويغ قبولها، اللهم إلا الرَّمي بالضرورة في الشعر، والقول بالشذوذ في النثر.

ـــــ إحياء لغات القبائل، ومن ذلك: أنَّ الوقف على (تاء التَّأنيث) في الاسم يكون بالهاء، ولكنَّ قبيلة طيء وحمير من بين القبائل العربية القديمة كانتا تقفان على هذه (التاء) بغير إبدال، فتبقيها تاء، قال الفراء: «العرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء إلا طيئًا، فإنهم يقفون عليها بالتاء، فيقولون: (هذه أَمَتْ، وجَارِيَتْ، وطَلْحَتْ)» (١).

وقال صاحب المطالع النَّصيريَّة: «(الوقوف على هاء التأنيث بالتاء في لغة عرب طيء وحمير): وأمَّا عرب طيء فإنَّهم يقفون عليها بـ(التَّاء)، فعلى لغتهم تكتب بالتَّاء المجرورة؛ لِمَا عَلِمتَ أنَّ الكتابة تابعةٌ للوقف، فمن ذلك: ما حُكِي عن بعضهم أنَّه سمع من يقول: (يا أهل سُورتْ البقرتْ)، فقال له: (وَاللهِ مَا أَحْفَظُ مِنْهَا آيَتْ)» (٢).

ـــــ البعد عن رمي القراءات القرآنية باللحن والخطأ وعدم الثبوت والصحة، ما دام أنَّ التَّعليل للقراءة موجود وهو إجراء الوقف مجرى الوصل، وهو ما نطقت به العرب.

وكان على رأس الصعوبات التي واجهت الباحث دقَّة هذا البحث، ووعورة مسلكه، وشح شواهده، وندرة مسائله؛ إذ لم يقم أحد ـ على حدِّ علمي ـ بحصرها حصرًا علميًّا دقيقًا، واستقرائها من بطون المصادر والمراجع، ومناقشة وجهة نظر المانعين، وذكر أدلَّة المجوِّزين لها مع ترجيح الأقوى من كل ذلك ومراجعة أقوال الشعراء والبلغاء والفصحاء ممن يحتج بكلامهم ويستشهد بأقوالهم.

وأمَّا المنهج العلمي الَّذي التزمته وسرت عليه فهو المنهج الوصفي التَّحليلي الذي يعمد إلى وصف الظاهرة، وبيانها، وتوضيحها كما يمثلها الواقع اللغوي هذا من جهة، وكما

---

(١) لسان العرب:١٥/٤٧٩

(٢) المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ:/٢٩٢.

هي في الوقت نفسه مبثوثة في تصانيف النَّحويين من جهة أخرى، ثـمَّ العمـل علـى تحليلها؛ وذلك في ضوء ما تَمَّ حَصْره من أمثلة، وشواهد تتعلق بهذه الظاهرة.

وجاءت خطة البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، أمَّا المقدمة: ففيها توضيح للأسـباب الدَّاعية إليه، وذكر للقيمة العلميَّة، والمنهج الذي التزمته، وسرت عليه، وأمَّـا المبحثـان فهما:

- المبحث الأول: (إجراء الوقف مجرى الوصل، وأهم قضاياه).

وقد جاء في عدة مطالب، وهي:

- أولا: حقيقة إجراء الوقف مجرى الوصل.
- ثانيًا: وروده في القرآن الكريم.
- ثالثًا: صلة إجراء الوقف مجرى الوصل بالضرورة الشعرية.
- رابعًا: أصالة الاعتلال بـإجراء الوقف مجرى الوصل.
- خامسًا: إجراء الوقف مجرى الوصل في الأمثال.
- سادسًا: إجراء الوقف مجرى الوصل في منثور الكلام غير الأمثال.
- سابعًا: صلة إجراء الوقف مجرى الوصل بالمسائل الخلافيَّة.

- المبحث الثَّاني: (المسائل النَّحويَّة والتصريفيَّة)، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: (المسائل النَّحويَّة)، وهي:
- الوقف على المضارع المرفوع المعتل بحذف (الياء).
- الوقف على الفعل المضارع المجزوم بالتَّحريك.
- الوقف على فعل الأمر بالتَّحريك.
- حذف الياء من الاسم المنقوص.
- حذف ياء المتكلم.
- نصب المنادى.
- الوقف على تنوين الصَّرف بـ(النون).
- الوقف على (هيهات) بإسكان (التَّاء).
- المضارع المقرون بـ (ثمَّ) بين الشَّرط وجَزَائِه.
- المطلب الثاني: (المسائل التصريفيَّة)، وهي:
- الوقف على (تاء التَّأنيث).

- تحريك (هاء السَّكت).
- إلقاء حركة همزة الوصل على ما قبلها.
- كتابة (ابن):
- إبدال (الألف) هاء.
- إمالة (الكسرة) بعد (الألف).
- ترقيق (الراء الساكنة) سكونًا عارضًا في آخر الكلمة؛ للوقف.
- الوقف على (لكنَّا) بـــ(النون).
- تشديد (الياء)عند الوقف، والقلب جيمًا.
- إثبات (الألف) في الوقف، وحذفها.
- الخاتمة، وفيها أهم ما انتهيت إليه من نتائج، وثبت المصادر والمراجع، وذكـــر محتوى يجمع كل ما اشتملت عليه هذه الدراسة.

وبعد: فلقد بذلت ــ علم الله تعالى ــ في سبيل إتمام هذا البحث كل مـــا اســـتطعت بذله من وقت وجهد، أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجبر الكـــسر ويكمـــل النقص ويعفو عن الزلل وأن يكتب له القبول والنفع، وأنْ يجعلـــه خالـــصًا لوجهـــه الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

المبحث الأول: (إجراء الوقف مجرى الوصل، وأهم قضاياه)

وجاء في عدة مطالب، وهي:

- أولا: حقيقة إجراء الوقف مجرى الوصل:

لم يضع أحدٌ من العلماء ــ على حدِّ علمي ــ تعريفًا جامعًا مانعًا لإجراء الوقف مجرى الوصل ولكن الذي يتبيَّن لي من خلال الشَّواهد التي وقفت بها أنَّ الغرض من إجراء الوقف مجرى الوصل هو: أنْ تُعَامَل الكلمةُ في الوقف معاملتها في الوصل، فـ (تاء التأنيث) عند الوقف عليها يجب أنْ تكون هاء ساكنة، ولكنَّهم يعاملونها معاملة الوصل، فيجعلونها عند الوقف عليها (تاء)، قال سيبويه: «زعم أبو الخطاب أنَّ ناسًا من العرب يقولون في الوقف: (طَلْحَتْ)، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحدًا في الوقف والوصل»(١).

- ثانيا: وروده في القرآن الكريم:

الذي عليه الفارسي أنَّ إجراء الوقف مجرى الوصل ليس مما ينبغي الأخذ به في التنزيل بل ذلك إنما يقع في ضرورة الشعر، وذلك إذ قال: «قَدْ يُجْرُون الوَقْفَ مُجْرى الوَصلِ فِي ضَرُورة الشِّعرِ، فَيُثْبِتُونُ فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التَّنزيل؛ لأنَهم إنَّما يفعلون ذلك؛ لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذانك لا يكونان في التنزيل» (٢).

والأولى القول بثبوته في القرآن الكريم لأنه قد ورد في كلام العرب كثيرا، والقرآن إنَّما جاء على نمط كلام العرب ولا أدلَّ على ذلك من قول ابن هشام اللخمي: «العربُ كثيرًا ما تفعلُ ذلك، تُجري الوَصْلَ مُجرى الوقف، والوقف مُجرى الوصل» (٣)، وقول أبي حيَّان: «مَوْجُودٌ فِي كَلَامِهِمْ إِجْرَاء الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَإِجْرَاءُ الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ» (٤)، ومما يؤكد ورود إجراء الوقف مجرى الوصل ما جاء شواهد منها: الوقف على المضارع المرفوع المعتل بحذف (الياء) فقد ورد في قوله تعالى: ﴿يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ (٥) القراءة بسكون (القاف)، وبعدها (ضاد) معجمة مكسورة مخففة وتخريجه على أنَّه من باب إجراء الوقف مجرى الوصل، والاكتفاء عن (الياء) بـ(الكسرة)، نصَّ

(١) الكتاب:٤/١٦٧.

(٢) الحجة: ٢/٣٦١.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان:/٨٥.

(٤) البحر المحيط:٣/٣٣٤.

(٥) سورة الأنعام، من الآية:/٥٧.

على ذلك الشَّيخ عبد الفتاح القاضي بقوله: «﴿يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ قرأ المدنيان والمكي وعاصم: بضم (القاف) وبعدها (صاد) مهملة مضمومة مشددة، والباقون: بسكون (القاف)، وبعدها (ضاد) معجمة مكسورة مخففة. ويقف هؤلاء بحذف (الياء)؛ إجراء للوقف مجرى الوصل، واكتفاء عن (الياء) بـ(الكسرة)، إلا يعقوب؛ فيقف بإثبات (الياء) على أصله» (١).

ومن الشواهد على ذلك أيضا: الوقف على الفعل المضارع المجزوم بالتحريك في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (٢)، ففي الفعل (يُدْرِكْه) قراءات، منها القراءة بضم كاف (يدركُه)؛ وذلك على أنَّه منقول من(الهاء) كأنَّه أراد أن يقف عليها، ثم نقل حركة (الهاء) إلى (الكاف)، قال الشهاب: «خرَّجها الزَّمخشريُّ على وجه آخر، وهو أنَّه نوى الوقف، فنقل حركة (الهاء) إلى ما قبلها، كقولهم: مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ (٣)، ثم أجرى الوقف مجرى الوصل، فضم (الهاء)؛ إتباعا، وحركها» (٤).

ــ ومن ذلك أيضا تسكين (التاء) من (هيهات)، وقد قرأ بها عيسى الهَمْدانيّ، وهي روايةٌ عن أبي عمرو (٥)؛ ووجه هذه القراءة هو أنَّ الوقف عليها بـ(التاء) إنَّما كان لإجراء حال الوقف مُجْرَى الوصل وذلك لسده مسد الحركة، قال ابن يعيش: «منهم من يُسكن (التاء)، ويقول: (هَيْهاتْ)، وقد قرأ بها عيسى الهَمْدانيّ، وهي روايةٌ عن أبي عمرو؛ ووجه ذلك اعتقادُ الوقف؛ لأنّه في الوقف يجوز الجمعُ بين ساكنَيْن، فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة» (٦) وعلى ما ذكره الزمخشري وابن يعيش وأثبته ابن هشام اللخمي وأبو حيان أرى أنه لا مانع من ثبوته في القرآن الكريم بقراءاته القرآنية الكريمة.

---

(١) البدور الزاهرة:/ ١٠٣.

(٢) سورة النساء، من الآية:/١٠٠.

(٣) من الرجز، لزياد الأعجم، والذي قبله: (عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ)، وموطن الشاهد قوله: (لم أضربه)؛ فقد جاء الوقف على (الهاء) بالسكون بعد أن نقل حركة (الهاء) إلى (الباء).

ينظر: شعر زياد الأعجم:/٤٥، وسر صناعة الإعراب:١/٣٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش:٥/٢١٤، والتذييل:٢/١٤٠، والمساعد:٤/٣١٦، والمقاصد الشافية:٨/٦٠، والهمع:٣/٤٣٤.

(٤) حاشية الشهاب:٣/١٧٠.

(٥) ينظر: مختصر بن خالويه:/٩٩، والمحتسب:٢/٩٠.

(٦) شرح المفصل:٣/٧٥.

- ثالثا: صلة إجراء الوقف مجرى الوصل بالضرورة الشعرية:

الذي يبدو لي من حديث الشيخ عضيمة ــ رحمه الله ــ عن مسألة: (كسر تاء التأنيث) أنَّ إجراء الوقف مجرى الوصل ليس من الضَّرائر الشِّعريَّة، وصاحب البيت أو القصيدة الشعرية سواء أكان له مندوحة أم لم يكن لا يعدُّ قوله من المخالفاتِ الَّتي توجب الرمي بالضرورة، بل إجراء الوقف مجرى الوصل في الشعر مهيع معروف على حدِّ كلامه، أي: واضح بيّن، وجار على نمط كلام العرب، فلا توجد فيه أدنى مخالفة؛ وذلك إذ قال: « ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ (١)، قرأ عبيد بن عقيل بإشمام الكسر وقفًا (٢)، قال أبو حاتم: سمعت أعرابيًا فصيحًا في بلاد قيس يكسر هذه التاءات، وهي لغة؛ وذلك أنَّ الفواصل قد تجري مجرى القوافي، فكما أنَّ هذه (التاء) تكسر في القوافي تكسر في الفواصل، ومثال كسرها في القوافي: قول كثير:

فما أنا بالدّاعي لعزَّةَ بالرَّدى ولا شامتٍ إن نَعْلُ عَزَّةَ زلَّتِ (٣)

وكذلك باقي القصيدة، وإجراء الفواصل في الوقف مجرى القوافي مهيع معروف، كقوله تعالى:﴿الظُّنُونَا﴾ (٤)، ﴿الرَّسُولَا﴾ (٥) في الأحزاب، وحَمْل الوصل على حالة الوقف موجود أيضًا في الفواصل» (٦).

وهذا بخلاف ما ذهب إليه الفارسيُّ من إنَّه لا ريب ضرورة؛ ذلك إذ قال: «قد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر، فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنَهم إنَّما يفعلون ذلك؛ لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذانك لا يكونان في التنزيل» (٧).

ومما يدلك على أنَّه ليس ضرورة، وأنَّ العرب كثيرًا ما تفعل هذا: قول ابن هشام اللخمي: «العرب كثيرًا ما تفعل ذلك، تُجري الوصلَ مُجرى الوقفِ، والوقف مُجرى

(١) سورة الانشقاق، الآيات:/١، ٢، ٣، ٤.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة:٦/ ٣٩٢، وروح المعاني:١٥/ ٢٨٧.

(٣) من الطويل، لكثير عزة؛ وموطن الشاهد قوله: (زلَّتِ) بكسر (التاء)؛ إجراء للوقف مجرى الوصل.
ينظر: الديوان:/١٠٢، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء:/٢٧٥، والتذييل:٧/١٢٢، وتمهيد القواعد: ٤/١٧٨٣، وشرح أبيات المغني:٦/٢٠٩، وخزانة الأدب:٥/٢٢٠.

(٤) سورة الأحزاب، من الآية:/١٠.

(٥) سورة الأحزاب، من الآية:/٦٦.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن:٨/٥٥٦.

(٧) الحجة: ٢/٣٦١.

الوصل» ([1])، وقول أبي حيان: «مَوْجُودٌ فِي كَلَامِهِمْ إِجْرَاء الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَإِجْرَاءُ الْوَقْفِ مَجْرَى الْوَصْلِ» ([2]).

- رابعا: أصالة الاعتلال بإجراء الوقف مجرى الوصل:

صفوة القول في هذه المسألة أنَّه ليس بوسع أحد إنكار إجراء الوقف ــ مع شح شواهده ــ مجرى الوصل؛ وذلك لأنَّه كان محلّ اهتمام العلماء وعنايتهم قديمًا وحديثًا، وممن ذكروه في مصنفاتهم، وأشاروا إليه في كتبهم، ونبَّهوا عليه في مؤلفاتهم: الفارسي ([3])، وابن جني ([4])، ومكي بن أبي طالب ([5])، وابن الخشاب ([6])، والكرماني ([7])، والقيسي([8])، وابن إياز([9])، وأبو حيان([10])، والسمين الحلبي([11])، وابن عادل([12])، والسيوطي([13])، وغيرهم.

فضلا عن أنَّ العرب قد أجرته في كلامها كثيرًا؛ لذا فهذه الظاهرة من الأصالة بمكان؛ ولا أدلَّ على ذلك من قول سيبويه نفسه: «زعم أبو الخطاب أنَّ ناسًا من العرب يقولون في الوقف: (طلحت)، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحدًا في الوقف والوصل» (١٤).

- خامسا: إجراء الوقف مجرى الوصل في الأمثال:

لا يخفى أنَّ للأمثال في العربية أثرًا بالغًا، وأهمية كبيرة لدى النَّاطقين بها؛ لما تحمله من إيجاز واختصار، وسرعة في الوفاء بتأدية المطلوب من أقرب طريق وأيسر سبيل، وهي في الوقت نفسه ثروة لفظيَّة هائلة لدى علماء اللغة عند الاستشهاد أو الاحتجاج، أو القبول والرَّد، وما شاكل ذلك.

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان:/٨٥.
(٢) البحر المحيط:٣/٣٣٤.
(٣) ينظر: الحجة:٢/٣٦٠.
(٤) ينظر: المحتسب:١/١٣٧، وسر صناعة الإعراب:١/١٧١.
(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها:٢/١٩٥.
(٦) ينظر: المرتجل:/٢٠.
(٧) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل:١/٦٦١.
(٨) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح:٢/٥٨٢.
(٩) ينظر: التعريف بضروري التصريف:/٨٢.
(١٠) ينظر: البحر المحيط:٣/٣٣٤.
(١١) ينظر: الدر المصون:١/٣٥.
(١٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب:١/١٥١.
(١٣) ينظر: الاقتراح:/١٩٤.
(١٤) الكتاب:٤/١٦٧.

ومن الشَّواهد على ذلك: قولهم في طلب السَّلامة من الشَّر: (خَلِّهِ دَرْجَ الضَّبِّ)؛ إذ يجوز في الهاء من قولهم: (خَلِّهِ) أن تكون للسكت، والمعنى: (خَلِّه ودَعْه في جُحْره)، والإشكال في هذه الحالة حاصل في تحريك (الهاء)، إلا أنَّ للتحريك في هذه الحالة وجهًا، وهو أنَّه أجرى الوقف مجرى الوصل، قال الميداني: «(خَلِّهِ دَرْجَ الضَّبِّ)، يضرب لمن شُوهد منه أمارات الصَّرْم، أي: دَعْه يَدْرُج دَرْجَ الضب، أي: دُرُوجَه، ويذهب ذهابه، و(الهاء) في (خَلِّه) ترجع إلى الرجل، قال أبو سعيد الضرير: معناه: خَلِّه ودَعْه في جُحْره؛ وذلك أنَّه يحفر جحره دَرَجًا بعضُه تحت بعض، فإذا دخل فيه لم يدرك، فهذا دَرَجُ الضب، قلت: فعلى ما قال (الهاءُ) في (خَلِّه) للسكت، إلا أنَّه أجراه مجرى الوصل، أي: خَلِّ دَرَجَ الضَّب فلا تبحث عنه، فإنَّك لا تجده، كذلك هذا الرجل فخَلِّه ودَعْه، فإنَّه لا سبيل لك إلى وداده» (١).

- سادسا: إجراء الوقف مجرى الوصل في منثور الكلام غير الأمثال:

ذكر غير واحد من علماء العربية أنَّ إجراء الوقف مجرى الوصل جارٍ في النثر مجراه في الشعر، من ذلك: كتابتهم (رحمة) بالتاء المبسوطة؛ لقولهم: (السلام عليكم ورحمت)؛ ووجه ذلك أنَّ من العرب مَن يجري الوقف مجرى الوصل، قال ابن جنِّي: «شبّهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: (عليه السلام والرحَمتْ)» (٢).

وقال أيضا: «من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: (هذا طلحت)، و(عليه السَّلام والرَّحمت)» (٣).

وقال صاحب المطالع النَّصيرية: «(الوقوف على هاء التأنيث بالتاء في لغة عرب طيء وحمير): وأمَّا عرب طيء فإنَّهم يقفون عليها بـ(التَّاء)، فعلى لغتهم تكتب بالتَّاء المجرورة؛ لِمَا عَلِمتَ أنَّ الكتابة تابعةٌ للوقف، فمن ذلك: ما حُكِي عن بعضهم أنَّه سمع من يقول: (يا أهلَ سُورتْ البقرتْ)، فقال له: (والله ما أحفظ منها آيتْ)» (٤)؛ وكل ذلك قد جاء في منثور الكلام في غير الأمثال.

(١) مجمع الأمثال:٢٤٢/١.

(٢) الخصائص:٣٠٥/١.

(٣) سر صناعة الإعراب:١٥٩/١.

(٤) المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ:/٢٩٢.

- سابعا: صلة إجراء الوقف مجرى الوصل بالمسائل الخلافيَّة:

يظهر هذا جليًّا في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (١)، ففي الفعل (يُدْرِكْه) قراءات، منها: القراءة بنصب (يدرك) ونصبه بـ (أنْ) مضمرة بعد (ثمَّ) عند الكوفيين، قال ناظر الجيش: «أجاز الكوفيون نصب المعطوف على الشَّرط بـ (ثم)، كما في (الواو)، و(الفاء)» (٢).

ووجه ذلك هو: إجراء (ثمَّ) مجرى (الفاء)، و(الواو)، يقول صاحب مرقاة المفاتيح: «أجْرى الْكُوفِيُّونَ (ثمَّ) مجْرى (الْفَاء)، وَ(الْوَاو) فِي جَوَاز نصب الْمُضَارع المقرون بهَا بعد فعل الشَّرْط؛ وَاسْتدلَّ لَهُم بِقِرَاءَة الْحسن (٣): ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ بِنصب (يُدْرِكَ)» (٤).

وموقف البصريين من هذه القراءة هو الحكم عليها بالندور، قال الشَّاطبيُّ: «هذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكمًا؛ لندورها» (٥).

وأمَّا إجراء الوقف مجرى الوصل فحاصل في القراءة بضم كاف (يدركُه)؛ وذلك على أنَّه منقول من(الهاء) كأنَّه أراد أن يقف عليها، ثم نقل حركة (الهاء) إلى (الكاف)، وهو قول الزَّمخشريِّ، قال الشِّهاب: «خرَّجها الزَّمخشريُّ على وجه آخر، وهو أنَّه نوى الوقف، فنقل حركة (الهاء) إلى ما قبلها، كقولهم: مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ (٦)، ثم أجرى الوقف مجرى الوصل، فضم (الهاء)؛ إتباعا، وحركها» (٧).

---

(١) سورة النساء، من الآية:/١٠٠.

(٢) تمهيد القواعد:٨/٤٢٤١.

(٣) ينظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن:٨/ ٨٤، ٨٥.

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:١/ ٣٨٤.

(٥) المقاصد الشافية:٦/١٦٠.

(٦) من الرجز، لزياد الأعجم، والذي قبله: (عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ)، وموطن الشاهد قوله: (لم أضربه)؛ فقد جاء الوقف على (الهاء) بالسكون بعد أن نقل حركة (الهاء) إلى (الباء).

ينظر: شعر زياد الأعجم:/٤٥، وسر صناعة الإعراب:١/٣٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش:٥/٢١٤، والتذييل:٢/١٤٠، والمساعد:٤/٣١٦، والمقاصد الشافية:٨/٦٠، والهمع:٣/٤٣٤.

(٧) حاشية الشهاب:٣/١٧٠.

المبحث الثَّاني: (المسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة):

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: (المسائل النحويَّة)، وهي:

- الوقف على المضارع المرفوع المعتل بحذف (الياء):

الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف أو بالياء أو بالواو يرفع وينصب ويجزم، ورفعه يكون بالضَّمة المقدرة على آخره، والوقف عليه في هذه الحالة يكون بإبقاء حرف العلة، لكنَّه في بعض الشَّواهد قد ورد الوقف عليه بحذف (الياء)؛ إجراء للوقف مجرى الوصل، ومن ذلك:

ما جّاء في قوله تعالى: ﴿يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ (١)، فمن القراءات الواردة في الآية الكريمة:

ـــــ قراءة المدنيين ومكيّ وعاصم: ﴿يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ بضم (القاف) وبعدها (صاد) مهملة مضمومة مشددة.

ـــــ قراءة الباقين بسكون (القاف)، وبعدها (ضاد) معجمة مكسورة مخفَّفة، ويقف هؤلاء بحذف (الياء)، والاكتفاء عن (الياء) بـ(الكسرة).

ـ قراءة يعقوب بالوقف بإثبات (الياء) على أصله (٢).

والإشكال كما هو بين في قراءة الوقف بحذف (الياء) والاكتفاء عنها بـ(الكسرة)؛ وتخريجه على أنَّه من باب إجراء الوقف مجرى الوصل، والاكتفاء عن (الياء) بـ(الكسرة)، نصَّ على ذلك الشَّيخ عبد الفتاح القاضي بقوله: «﴿يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ قرأ المدنيان والمكي وعاصم: بضم (القاف) وبعدها (صاد) مهملة مضمومة مشددة، والباقون: بسكون (القاف)، وبعدها (ضاد) معجمة مكسورة مخففة. ويقف هؤلاء بحذف (الياء)؛ إجراء للوقف مجرى الوصل، واكتفاء عن (الياء) بـ(الكسرة)، إلا يعقوب؛ فيقف بإثبات (الياء) على أصله» (٣).

- الوقف على الفعل المضارع المجزوم بالتحريك:

من ذلك: قولنا في نحو: (لم يَعْلَمْه): (لَمْ يَعْلَمُه)؛ وهذا منهم إجراء للوقف مجرى الوصل.

---

(١) سورة الأنعام، من الآية:/٥٧.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع:/١٤٠، والحجة للقراء السبعة:٣/ ٣١٨.

(٣) البدور الزاهرة:/ ١٠٣.

ومن ذلك: قول الشاعر:

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيَ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ (١)

قال أبو حيان: «يُرِيدُ: (لَمْ أَضْرِبْهُ)، فَنَقَلَ حَرَكَةَ (الْهَاءِ) إِلَى (الْبَاءِ) الْمَجْزُومَةِ»(٢).

وقال الشهاب: «نوى الوقف، فنقل حركة (الهاء) إلى ما قبلها، كقولهن:

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ

ثم أجرى الوقف مجرى الوصل، فضم (الهاء)؛ إتباعًا، وحركها» (٣).

هذا الذي انتهى إليه الشهاب سمعه سيبويه من العرب إذ قال: «باب الساكن الذي تحركه في الوقف، إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار؛ ليكون أبين لها، كما أردت ذلك في (الهمزة)؛ وذلك قولك: (ضربته)، و(اضربه)، و(قده)، و(منه)، و(عنه)، سمعت ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة (الهاء) حيث حركوا؛ لتبيانها، قال الشاعر، وهو زيادٌ الأعجم:

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ

وقال أبو النجم:

فَقَرِّبَنْ هذا وهذا أَرْحِلُهْ (٤).

وسمعنا بعض بني تميم من بني عديٍّ يقولون: (قد ضربته، وأخذته)، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها؛ لبيان الذي بعدها، لا لإعراب يحدثه شيءٌ قبلها، كما حركوا بـ(الكسر)، إذا وقع بعدها ساكنٌ يسكن في الوصل، فإذا وصلت أسكنت جميع هذا؛ لأنَّك تحرك (الهاء) فتبين، وتتبعها واوًا» (٥).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ٤٥.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:٣/١٧٠.

(٤) من الرجز، وموطن الشاهد قوله: (أَرْحِلُهْ)؛ إذ نقل حركة (الهاء) إلى (اللام)؛ ليكون أبين لها في الوقف؛ لأنَّ مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها.

ينظر: الكامل في اللغة والأدب:٢/ ١٢١، والأصول:٢/ ٣٨٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٥/٥٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي:٤/ ٢٦١، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين:١/ ٥٦٣.

(٥) الكتاب: ٤/ ١٧٩، ١٨٠.

- الوقف على فعل الأمر بالتحريك:

من ذلك: قول الشاعر:

إنَّ ابنَ الأحْوَصَ مَعْرُوفٌ فبلغُهُ ... في ساعِدَيه إذا رام العلا قِصَرُ (١).

فقوله: (فبلغه) الأصل فيه: (فبلغوه) من جهة أنَّه نقل حركة (الهاء) إلى (الغين) السَّاكنة، فصار (فبلغه) ناويًا الوقف، فترك (الهاء) بـ(الضم)، قال ابن مالك: «فحذف (الواو)، واكتفى بالضمة، ثم وقف فسكن، وربما فعل مثل هذا مع فعل الأمر، كقوله:

إن ابنَ الأحْوَص معروف فبلغُهُ ... في ساعِدَيه إذا رام العلا قصر

الأصل: (فبلغوه)» (٢).

ولكن هذا التخريج لم يسلم له؛ وذلك لأنَّه يمكن أن يكون من جهة أنَّه نقل حركة (الهاء) إلى (الغين) الساكنة، فصار (فبلغه) ناويًا الوقف، أو أنَّه أتبع حركة (الغين) حركة (الهاء)، نصَّ على ذلك أبو حيان بقوله: «قال المصنف في الشرح أيضًا: وربما فعل هذا مع فعل الأمر كقوله:

إن ابنَ الأحْوَصَ معروف فبلغُهُ ... في ساعِدَيه إذا رام العلا قِصَرُ

الأصل انتهى ــ يريد: (فبلغوه)، فحذف (الواو) مع فعل الأمر، وهذا الذي خُرِّج عليه هذا البيت لا يلزم؛ لأنَّه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون أتبع حركة (الغين) حركة (الهاء)، وهو يريد: فبلغه.

والثاني: أن يكون نقل حركة (الهاء) إلى (الغين) السَّاكنة، فصار: (فبلغه) ناويًا الوقف، كما قال زياد:

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ.

يريد: (لم أضربه)، ثم أجرى الوقف مجرى الوصل، فترك (الهاء) بـ(الضم)» (٣).

---

(١) من البسيط، لأبي حيّة النّميري، وموطن الشاهد قوله: (فبلغه)؛ فإنَّه فعل أمر مسند إلى (واو الجماعة)، وأصله:(فبلغوه)، فحذفت (الواو)، واكتفي بـ(الضمة) قبلها.

ينظر: المحتسب:١/ ١٩٦، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي:/٥٦١، وضرائر الشعر:/١١٢، وشرح التسهيل:١/١٢٣، والتذييل:٢/١٣٩، وتمهيد القواعد:١/٤٥٠، وتعليق الفرائد:٢/٢٨، وخزانة الأدب: ١١/٤٥١.

(٢) شرح التسهيل:١/١٢٣.

(٣) التذييل:٢/١٣٩.

ولا مانع من حمل فعل الأمر(فبلغه) على إجراء الوقف مجرى الوصل؛ لأنَّه إذا صحَّ إجراء الوقف مجرى الوصل في المضارع، فجوازه في الأمر غير مستبعد؛ لأنَّ الأمر كما قال الكوفيون: مقتطع من المضارع (١).

- حذف (الياء) من الاسم المنقوص:

ظاهرة حذف (الياء) من الاسم المنقوص كثيرة في القرآن الكريم، من ذلك: حذفها من كلمة: ﴿الدَّاعِ﴾ (٢)، وأصلها (الداعي)، على أنَّ من القراء من حذفها وصلا ووقفًا؛ ووجه ذلك اتباع الرسم، والاكتفاء بـ(الكسرة)؛ للدّلالة عليها، وأجرى الوقف مجرى الوصل.

يقول ابن بابشاذ: «إن وقفت على منصوب هذا كان بالسكون لا غير، كالحروف الصحاح، وإن وقفت على المرفوع والمجرور ففيه وجهان: أجودهما: إجراء الوقف مجرى الوصل، فيكون بالياء السَّاكنة، مثل: (هذا القاضي)، و(مررت بالقاضي)، والوجه الآخر: حذف (الياء) منهما، تقول: (هذا القاض)، و(مررت بالقاض)؛ وإنَّما حذفت (الياء) على هذا الوجه لأنَّ (الألف واللام) معاقبة للتنوين، فأجريت (الياء) مع (الألف واللام) في الحذف مجراها مع وجود التنوين» (٣).

وممن نبَّه على هذه الظاهرة الدكتور/ شعبان إسماعيل بقوله: «ظاهرة (حذف الياء) كثيرة في القرآن الكريم، سواء أكانت أصلية، أي: من بنية الكلمة، مثل: (الدَّاعِ) أصلها: (الداعي)، أم كانت زائدة، مثل:﴿فَارْهَبُونِ﴾ (٤)، ﴿فَاتَّقُون﴾ (٥)، وقد حذفت (الياء) من المصاحف؛ للتخفيف، وهي لغة مشهورة عند العرب، يقولون: (مررت بالقاض)، و(جاءني القاض)، فيحذفون (الياء)؛ لدلالة (الكسرة) عليها هذا من حيث اللغة، ومن حيث القراءة: رسمت هكذا لتحتمل قراءة إثبات (الياء) أو حذفها، فمن القراء من حذفها وصلا ووقفًا، ومنهم من أثبتها وصلا ووقفًا، وهناك من أثبتها وصلا وحذفها وقفًا؛ فحجَّة من حذفها وصلا ووقفًا: اتباع الرسم، والاكتفاء بـ(الكسرة)؛ للدلالة عليها، وأجرى الوقف مجرى الوصل؛ وحجَّة من أثبتها وصلا ووقفا: أنَّه أتي بها على

(١) ينظر: التذييل:٦٧/١، والارتشاف:٢٠٢٧/٤، وتوضيح المقاصد:٣٠٥/١، والبرود الضافية:/ ١٥٠٤، والحدود للفاكهي:/٤٣١، والهمع:٤٥/١، والاقتراح:/١٣٧، وشرح الأشموني: ٤٥/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية:/ ١٨٦، وسورة القمر، من الآية:/٦، ومن الآية:/ ٨.

(٣) شرح المقدمة: ١/ ١١٤.

(٤) سورة البقرة، من الآية:/٤٠، وسورة النَّحل، من الآية:/٥١.

(٥) سورة البقرة، من الآية:/٤١، وسورة النَّحل، من الآية:/٢، وسورة المؤمنون، من الآية:/ ٥٢، وسورة الزمر، من الآية:/ ١٦.

الأصل، أمَّا من أثبتها وصلا وحذفها وقفًا؛ فحجَّته: أنَّه أتبع الأصل في الوصل، وأتبع خط المصحف في الوقف؛ لأنّ أكثر الخط كتب بما يوافق الوقف والابتداء، فلمَّا لم تثبت (الياء) في الخط حذفها في الوقف؛ اتباعا للرسم» (١).

- حذف ياء المتكلم:

من ذلك: قراءة: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ﴾(٢) بكسر (الياء) من (ولي)، والأصل في كلمة (وليّ) أنَّ بها ياءين: الأولى: ياء (فَعِيل)، والثانية: لام الكلمة، وإذا انضمت إليها ياء المتكلم يصبح فيها ثلاث ياءات، ومما ورد فيها من قراءات: حذف (الياء) مع الكسر على أن يكون المحذوف ياء المتكلم؛ لملاقاتها ساكنًا، كما تحذف ياءات الإضافة عند ملاقاتها الساكن، لكنَّ الإشكال حاصل في الرواية؛ لأنَّ (الياء) قد حذفت عند الوصل وعند الوقف، وكان من المنتظر أنْ تثبت في الوقف، لكنَّهم في هذه الحالة أجروا الوقف مجرى الوصل، بين ذلك ابن الجزري بقوله:

«أَمَّا كَسْرُ (الْيَاءِ) فَوَجْهُهَا أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ (يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ)؛ لِمُلَاقَاتِهَا سَاكِنًا، كَمَا تُحْذَفُ يَاءَاتُ الْإِضَافَةِ عِنْدَ لُقْيِهَا السَّاكِنَ، فَقِيلَ: فَعَلَى هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ الْحَذْفُ حَالَةَ الْوَصْلِ فَقَطْ، وَإِذَا وَقَفَ أَعَادَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الرِّوَايَةُ الْحَذْفُ وَصْلًا وَوَقْفًا؛ فَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهَا وَقْفًا، بَلْ أُجْرِيَ الْوَقْفُ مَجْرَى الْوَصْلِ» (٣).

- نصب المنادى:

من ذلك: قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (٤)، فمن سنن العرب في كلامها: حذف حرف النداء، قال الثَّعالبي: «من ذلك: حذف حرف النداء، كقولهم: (زيدُ تعال)، و(عمرو اذهب)، أي: (يا زيد)، و(يا عمرو)، وفي القرآن: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾، أي: يا يوسف» (٥)؛ وذلك اكتفاء بالمنادى (٦)، والقراءة بالضم على أنَّ المنادى علمٌ مفردٌ، على أنَّه قد جاءت القراءة بالنصب، وفيها توجيهات، وهي:

---

(١) رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة:/٤٦.

(٢) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ﴾، سورة الأعراف، من الآية:/١٩٦.

يقول ابن الجزري: «رَوَى الشَّنَبُوذِيُّ عَنِ ابْنِ جُمْهُورٍ عَنِ السُّوسِيِّ بِكَسْرِ (الْيَاءِ) الْمُشَدَّدَةِ بَعْدَ الْحَذْفِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمِ الْجَحْدَرِيِّ، وَغَيْرِهِ»، النشر: ٢/ ٢٧٤.

(٣) النشر:٢/٢٧٤.

(٤) سورة يوسف، من الآية:/٣٩.

(٥) فقه اللغة وسر العربية:/٢٣٦.

(٦) مختار الصحاح:/٣٤٨.

ـ النصب إجراء للوقف مجرى الوصل؛ فقد أراد الوقوف إلا أنَّه وصل بعد أنْ نقل حركة (الهمزة) له.

ـــــ النصب حملا على أصلِ المنادى وهو النصب، وقد جعل منه ابن عصفور قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقَالَتْ ... يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَوَاقِي (١).

وكذلك قول الآخر:

ألا يَا نَخْلَةً من ذَاتِ عِرقٍ عَليكِ ورحمةُ اللَّهِ السَّلامُ (٢).

ـــــ أنَّ هذه القراءة غير ثابتة، قال الشِّهاب: «قرئ بفتح (الفاء) من غير تنوين، فقيل: إنَّها غير ثابتة، وقيل: إنَّها حركة إعراب فهو منصوب، وقِيل: أجرى الوقف مجرى الوصل، ونقل له حركة (الهمزة)» (٣).

- الوقف على تنوين الصرف بـ(النون):

الشأن في الوقف على حرف الإعراب أن يكون بالسكون حال الرفع والجر، ويكون النصب بالألف، فتقول: (شاهدت سعيدًا)، ومن العرب من يقف حال النصب بالسكون، بخلاف قولهم: (رأيت جعفرن)، و(كلمت خالدن) فذلك إنَّما يكون حال الوصل، وأما قول الشاعر:

دَايَنْت أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضى ... فمطَلَتْ بَعْضًا وأَدَّتْ بَعْضًا (٤)

بالوقف على (بعضا) بالنون، فمن الجائز أن يكون التنوين في هذه الحالة تنوين الصرف، ولكنَّه أجرى الوقف مجرى الوصل، وهذا الوجه وإن كان مستبعدًا لدى ابن جني؛ لأنَّه لم يقف على مثله في كلام العرب، أعني: الوقف على تنوين الصرف

---

(١) من الخفيف، للمهلهل بن ربيعة، وروايته في الديوان: (ضَرَبَتْ نَحْرَها) بدلا من: (ضَرَبَتْ صَدْرَها)

وموطن الشاهد قوله: (يا عَدِيًّا)؛ فقد جاء بالمنادى منصوبًا على الأصل عند ابن عصفور.

ينظر: الديوان :/٥٨، والمسائل العسكرية:/١١١، والمنصف:٢١٨/١، وشرح المفصل:٣٤٩/٥، وأمالي ابن الشجري: ١٨٨/٢، والكناش:٢٢١/٢، واللمحة في شرح الملحة:٢/ ٦٠٥، والمقاصد النحوية:١٦٩٣/٤، وخزانة الأدب: ١٦٥/٢.

(٢) من الوافر، للأحوص، وموطن الشاهد قوله: (يَا نَخْلَةً)؛ إذ أتى بالمنادى منصوبًا على الأصل عند ابن عصفور.

ينظر: شعر الأحوص الأنصاري:/ ٢٣٩، والأصول:٣٢٦/١، والخصائص:٣٨٨/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة:/٣٢٩، والبديع في علم العربية: ٣٧٠/١، والفصول المفيدة:/١٥٢، وتاج العروس:٣٢٥/١٣، وشرح أبيات مغني اللبيب :١٠٢/٦، وخزانة الأدب:٣٩٩/١.

(٣) حاشية الشهاب:١٧١/٥.

(٤) من الرجز، لرؤبة، الشاهد: (وأَدَّتْ بَعْضًا)؛ إذ وقف على تنوين الصرف بـ(النون).

ينظر: الديوان:/ ٧٩، والكتاب:٢١٠/٤، والأصول: ٣٨٩/٢، وشرح أبيات سيبويه:٣٠٧/٢، والخصائص: ١٠٠/٢، والبديع:٧٠١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٩، ٥ /١٥٨، وتوضيح المقاصد:٦٨٧/٢.

بـــ(النون) إلا أنَّه لم ينكره؛ وذلك إذ قال: «قال أهل هذه اللغـــة فـــي الوقـــف: (رأيـــت فَرَحْ)، ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة: أبـــو الحـــسن، وأبـــو عبيـــدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين، فعلى هذه اللغة يكون قوله: (فمطلت بعـــضًا، وأدت بعـــضن) إنَّما نونه نون الإنشاد، لا نون الصَّرف، ألا ترى أنَّ صاحب هذه اللغة إنِّما يقف علـــى حرف الإعراب ساكنًا، فيقول: (رأيت زيدْ) كالمرفوع والمجرور، هذا هو الظَّاهر مـــن الأمر، فإن قلت: فهل تجيز أن يكون قوله: (وأدَّت بعضًا) تنوينه تنـــوين الـــصرف، لا تنوين الإنشاد، إلّا أنَّه على إجراء الوقف مجرى الوصل، كقوله:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

فإن هذا وإن كان ضربًا من ضروب المطالبة فإنَّه يبعد، وذلك أنَّه لم يمرَّ بنا عن أحـــد من العرب أنَّه يقف في غير الإنشاد على تنوين الصرف، فيقول في غير قافية الـــشعر: (رأيت جعفرن)، ولا (كلمت سعيدن)، فيقف بـــ(النون)، فإذا لم يجيء مثله قـــبح حملـــه عليه، فوجب حمل قوله: (وأدت بعضن) على أنَّه تنوين الإنشاد» ([1]).

- الوقف على (هيهات) بإسكان (التاء):

في (هيهات) أكثر من أربعين لغة ([2])، وكان أبو عليّ يقول في (هيهات): أنَا أفتي مـــرة بكونها اسمًا للفعل، كـــ (صَهْ)، و(مَهْ)، وأفتي مرة بكونها ظرفًا على قدر ما يحـــضرني في الحال، قال ابن جني: «كان أبو علي ــ رحمه الله ــ يقول في (هيهات): أنا أفتـــي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل، كـــ(صَهْ)، و(مَهْ)، وأفتي مرة أخـــرى بكونهـــا ظرفًـــا على قدر ما يحضرني في الحال، وقال مرة أخرى: إنَّها وإن كانت ظرفًا فغيـــر ممتنـــع أن تكون مع ذلك اسمًا سمي به الفعل كـــ(عندك) و(دونك)» ([3]).

ومن اللغات الواردة في (هيهات): تسكين (التاء) منها، وقد قرأ بها عيـــسى الهَمْـــدانيّ، وهي روايةٌ عن أبي عمرو ([4])؛ ووجه هذه القراءة هو أنَّ الوقف عليها بـــ(التاء) إنَّمـــا كان لإجراء حال الوقف مُجْرَى الوصل وذلك لسده مسد الحركة.

قال ابن يعيش: «من العرب من يحذف (التاء) مـــن (هيهـــات)، فيقـــول: (هَيْهَـــا)؛ لأنّ (التَّاء) زائدةٌ؛ لتأنيثِ اللفظة، كـــ (ظُلْمَـــة)، و(غُرْفَـــة)، وليـــست لتأنيـــث المعنـــى، كـــ(قائمة)، و(قاعدة)، فلذلك حذفها، وجعل تسميةَ الفعل بدونها؛ لأنَّه أخـــف، والتـــذكير

(١) الخصائص:٢/٩٩، ١٠٠.

(٢) ينظر: التصريح:٢/٢٨٣، والهمع:٣/١٠٧.

(٣) الخصائص:١/٢٠٧.

(٤) ينظر: مختصر بن خالويه:/٩٩، والمحتسب:٢/ ٩٠

هو الأصل، ومنهم من يُسكن (التاء)، ويقول: (هَيْهاتْ)، وقد قرأ بها عيسى الهَمْدانيّ، وهي روايةٌ عن أبي عمرو؛ ووجه ذلك اعتقادُ الوقف؛ لأنّه في الوقف يجوز الجمعُ بين ساكنَيْن، فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة، والأمثلُ أن يكون ذلك فيما فيه ضمير، نحو قوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (١)؛ إذ كان فيه ضميرُ الإخراج؛ لتقدم ذكره، وإذا كان فيه ضمير، استقل به، فساغ الوقفُ عليه. والوجهُ أن يكون ذلك على لغةِ من كسر (التاء)، واعتقد فيه الجمعيةَ؛ ولذلك وقفوا عليها بـ(التاء)؛ إذ لو كان مفردًا لكانت هاء، كـ (هاء) (عَلْقاةٍ)، و(سُماناةٍ)؛ وللزم إبدالُها في الوقف (هاء)، فكنت تقول: (هيهاهْ)، فبَقاء (التاء) في الوقف عليها دليل على ما قلناه. وقد قيل: إنَّ الوقف عليها بالتاء إجراء لحال الوقف مُجْرَى الوصل، كقول من سُلِّم عليه: (وعليك السَّلامُ والرحمتْ)» (٢).

- المضارع المقرون بـ (ثمَّ) بين الشَّرط وجَزَائه:

من ذلك: قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (٣) ففي الفعل (يُدْرِكْه) قراءات:

ـــــ أنَّه منصوب، ونصبه بـ (أنْ) مضمرة بعد (ثمَّ) عند الكوفيين، قال ناظر الجيش: «أجاز الكوفيون نصب المعطوف على الشرط بـ (ثم)، كما في (الواو)، و(الفاء)» (٤).

والجزم أحسن عند السيوطي؛ وذلك إذ قال: «التَّشْرِيك فِي الْجَزْم أحسن؛ لِأَنَّ الْعَطف إِذْ ذَاك يكون على ملفوظ بِهِ وَهُوَ الْفِعْل السَّابِق، وَالنّصب يكون الْعَطف فِيهِ على تَقْدِير الْمصدر المتوهم من الْفِعْل السَّابِق» (٥).

ـــــ القراءة بضم كاف (يدركه) على أنَّه منقول من (الهاء)، كأنَّه أراد أن يقف عليها، ثم نقل حركة (الهاء) إلى (الكاف)، وهو قول الزمخشري، قال الشِّهاب: «خرَّجها الزَّمخشري على وجه آخر، وهو أنَّه نوى الوقف فنقل حركة (الهاء) إلى ما قبلها، كقولهم:

مِنْ عنزيّ سبَّني لَمْ أضربه.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية:/٣٦.

(٢) شرح المفصل:٣/٧٥.

(٣) سورة النساء، من الآية:/١٠٠.

(٤) تمهيد القواعد:٨/٤٢٤١.

(٥) الهمع:٢/٤٠٠.

ثم أجرى الوقف مجرى الوصل فضم (الهاء) إتباعًا، وحركها، وتركه المصنف رحمه الله؛ لأنَّه مما بابه الشعر» (١).

المطلب الثاني: (المسائل التصريفيَّة).

وهي:

- الوقف على (تاء التأنيث):

من المعروف أنَّ الوقف على (تاء التأنيث) في الاسم يكون بالهاء، ولكنَّ قبيلة طيء وحدها، من بين القبائل العربية القديمة كانت تقف على هذه (التاء) بغير إبدال، فتبقيها تاء كحالتها في الوصل سواء بسواء(٢)، يقول الجوهري: «قال الفراء: والعرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء إلا طيئًا، فإنهم يقفون عليها بـ(التاء)، فيقولون: (هذه أَمَتْ، وجَارِيَتْ، وطَلْحَتْ)» (٣).

وقد عدَّها ابن خروف لغة يمنية، قال الشاطبي: «ناسًا من العربِ يقفون بـ(التاء)، قال ابن خروف: هي لغة يمنيةٌ، فيقولون: (طَلْحَتْ)، و(حَمْزَتْ)، و(شَجرَتْ)» (٤).

وقد ذكر سيبويه هذه الظاهرة، وإن لم يسم القبيلة التي تخصها، وروى ذلك عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر، فقال سيبويه: «زعم أبو الخطاب أنَّ ناسًا من العرب يقولون في الوقف: (طلحت)، كما قالوا في تاء الجميع قولا واحدًا في الوقف والوصل» (٥).

ووجه ذلك هو إجراء الوقف مجرى الوصل، نصَّ على ذلك غير واحد من علماء العربية، قال ابن جنِّي: «هو يجعل على أنَّ من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: (هذا طلحت)، و(عليه السلام والرحمت)» (٦).

وقال ابن يعيش: «إنَّ من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: (هذا طلحت)، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب، ومنه قولهم: (وعليه السلام والرحمت)» (٧)، وقال صاحب البديع: «المؤنّث بـ (التّاء)، نحو: (طلحة)، و(مسلمة)، و(غرفة)، و(قائمة) هذا جميعه ونحوه تقف عليه بـ (الهاء)، فتقول: (هذا طلحه،

(١) حاشية الشهاب:٣/١٧٠.

(٢) ينظر: لسان العرب:١٥/ ٤٧٩، وتاج العروس:٤٠/ ٥٣٠.

(٣) الصحاح :٦/ ٢٥٥٩.

(٤) المقاصد الشافية:٨/٨٧.

(٥) الكتاب: ٤/ ١٦٧.

(٦) سر صناعة الإعراب:١/١٥٩.

(٧) شرح المفصل: ٣/ ٣٥٣.

وغرفه، ومسلمه، وقائمه)، ومن العرب من يقف عليه بـــ (التـــاء)، فيجـــرى الوقـــف مجرى الوصل» (١).

ومع أنَّ ذلك قد جرى في النثر كما ذكر ابن جنِّي وابن يعيش، إلا أنَّ ابن عصفور قـــد خصَّ ذلك بالشعر؛ وذلك إذ قال: «إنّما لم يكن إلاَّ في الشعر؛ لأنَّ فيه إجـــراء الوقـــف مجرى الوصل» (٢).

- تحريك هاء السكت:

من ذلك: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ﴾ (٣) فمنهم من جعل (الهاء) ضمير المـــصدر كأنَّه قيل: (أكبرن إكبارًا)، وهذه لا إشكال بين العلماء في تحريكها، ومنهم مـــن جعلهـــا للسكت، قال الزمخشري: «قيل: (أكبرن) بمعنى: (حِضْنَ)، و(الهـــاء) للـــسكت، يقـــال: (أكبرت المرأة): إذا حاضت، وحقيقته: دخلت في الكبر؛ لأنَّها بالحيض تخرج من حـــدّ الصِغر إلى حدّ الكِبَرِ» (٤).

وفي تخريجها إشكال لدرجة أنَّ بعضهم عدَّ تحريك (هـــاء الـــسكت) لحنًـــا(٥)، وكـــان المَخْرَجُ من هذا الإشكال أنَّه لا يقال: حرك (هاء السكت)، ولكنَّه وقف بنيـــة الوصـــل؛ ولأنَ (أَكْبَرْنَهُ) يمكن أن يكون معناه: (حضن)(٦)، وهذا الفعل لا يتعدى إلى مفعول مـــن أجل ذلك استحسن القول بأنْ تكون (الهاء) للسكت لا أنَّها ضمير المصدر، قال الطيبيّ: قوله: «(الهاء للسكت)، قيل: تحريك هاء السكت لحن، فكأنَّه أجـــري الوقـــف مجـــرى الوصل، فيه جواب عن قول الزجاج: "ويقال: (أَكْبَرْنَهُ): حضن، وقد رويت عن مجاهد، وليس ذلك بمعروف في اللغة، وأنشدوا بيتًا فيه:

نَأْتِي النِّسَاءَ على أَطْهَارِهِنَّ ولا ... نأتِي النِّسَاءَ إذا أَكْبَرْنَ إكْبَارَا (٧).

---

(١) البديع:٦٨٥/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي:١/ ١١٠.

(٣) سورة يوسف، من الآية:/٣١.

(٤) الكشاف: ٢/ ٤٦٥.

(٥) فتوح الغيب:٣١٦/٨.

(٦) معاني القرآن للزجاج:١٠٦/٣.

(٧) من البسيط، لم أقف على قائله؛ والاستشهاد به على أنَّ (الإكبار) بمعنى: الحيض.

ينظر: تهذيب اللغة:١٢٠/١٠، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٥٧٤٨/٩، والتكملة والـــذيل والـــصلة١٨٢/٣، ولـــسان العرب:١٢٦/٥.

والهاء في (أَكْبَرْنَهُ) تنفي هذا؛ لأنَّه لا يجوز: (النساء حضنه يا هذا)؛ لأن (حضن) لا يتعدى إلى مفعول؛ ولهذا جعل المصنف (الهاء) للسكت، والأحسن أن يقال: إنَّ (الهاء) ضمير مصدر، كأنَّه قيل: أكبرن إكبارًا، كما في قولهم: (عبد الله أظنه منطلق)» (١).

- إلقاء حركة (همزة الوصل) على ما قبلها:

من ذلك: ما جاء في قراءة قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢)

فقد جاءت القراءة بنصب (الميم) من كلمة ﴿الرَّحِيمِ﴾ (٣)، وكان من الأوجه الواردة في ذلك:

أنَّه من باب (إجراء الْوَقْفِ مجْرى الْوَصْلِ)؛ وذلك بإلقاء حركة همزة الوصل من كلمة (الْحَمْدُ) على الميم الساكنة من كلمة (الرَّحِيمِ) بنية إجراء الوقف مجرى الوصل، وهي حكاية الكسائي عن بعض العرب، يقول السَّمين الحلبيُّ: «حكى الكسائي عن بعض العرب أنَّها تقرأ: (الرحيمَ الحمدُ) بفتح (الميم) ووصل (ألف) الحمد، كأنَّها سكنَّت وقطعَت (الألفَ)، ثم أَجْرت الوقف مُجرى الوصل، فألقَتْ حركة همزة الوصل على (الميم) الساكنة» (٤).

الوجه الثاني: أنْ تكونَ الحركةُ للنصبِ بفعل محذوفٍ على القطع (٥).

الوجه الثالث: ذكر ابن عطية أنَّ هذه القراءة لم ترو عن أحد؛ وذلك إذ قال: «حكى الكسائي عن بعض العرب أنَّها تقرأ: (الرحيمَ الحمد) بفتح (الميم) وصلة (الألف) كأنَّها سكَّنت (الميم) وقطعت (الألف)، ثمَّ ألقيت حركتها على (الميم) وحذفت، ولم ترو هذه قراءة عن أحد فيما علمت» (٦).

- كتابة (ابن):

الأصل في كتابة (ابن) أن تكتب بالألف مطلقًا؛ لأنَّ القياس في الكتابة أن تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء به والوقف عليها، لكنَّها تحذف متى كانت

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)
المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)

(٢) سورة الفاتحة، الآيتان:/١، ٢.

(٣) يقول ابن عطية: «حكى الكسائي عن بعض العرب أنها تقرأ: (الرَّحِيمِ الْحَمْدُ) بفتح (الميم) وصلة الألف، كأنها سكنت (الميم)، وقطعت (الألف)، ثم ألقيت حركتها على (الميم)، وحذفت، ولم ترو هذه قراءة عن أحد فيما علمت»، المحرر الوجيز :١/ ٦٤.

(٤) الدر المصون:١/٣٥.

(٥) ينظر: الدر المصون:١/٣٥.

(٦) المحرر الوجيز:١/٦٤.

بين علمين صفة، ليس بابتداء سطر... وحاصل ما ذكر السيوطي ست صور؛ إذ قال: «(ابْن) الْوَاقِع بَين علمين صفة مُفردًا سَوَاء أكَانَا اسْمَيْنِ، أم كنيتين، أم لقبين، أم مُخْتَلفين، نَحْو: (هَذَا زيد بن عَمْرو)، و(هَذَا أَبُو بكر بن أبي عبد الله)، وَ(هَذَا بطة بن قفة)، وَيتَصَوَّر فِي الْمُخْتَلفين ستَّة أَمْثِلَة» (١).

وإنما اشترط أن يكون بين علمين وصفة؛ لكون الحذف إنَّما يكثر إذا كان كذلك، ألا ترى أنَّ وقوع (ابن) بين غير علمين ووقوعه بين علمين غير صفة قليل، قال ابن الحاجب: «إنما اشترط أن يكون بين علمين وصفة؛ لكونه إنما يكثر إذا كان كذلك، ألا ترى أن وقوع(ابن) بين غير علمين ووقوعه بين علمين غير صفة قليل، فمثال وقوعه ليس بين علمين، كقولك: (جاءني زيد ابن أخينا)، ومثال وقوعه بين علمين ولكن ليس بصفة قولك: (إنَّ زيدًا ابن عمرو)، فإذا كتبوه عند فقدان أحدهما بالألف فلأن يكتبوه عند فقدانها بألف من طريق الأولى؛ وذلك قولك: (إن زيدًا ابن أخينا)، فهذا لم يقع بين علمين وليس بصفة».

وقد اختلف في وجه الحذف؛ فالذي عليه السيوطي: «إنما حصل لجعل الاسمين اسمًا واحدًا فحذفت الْألف؛ لِأَنَّهُ قد توَسطت الْكَلِمَة» (٢).

والذي عليه ابن الحاجب أنَّه لا موجب لهذا الحذف أصلا؛ إذ قياس (ابن) أن يكتب بـ(الألف)؛ لأنَّ قياس الكتابة أن تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء به والوقف عليه بالألف، اللهم إلا إذا حمل على إجراء الوقف مجرى الوصل؛ بدليل أنَّك إذا وقفت على كلمة (ابن) لم يكن إلا إثبات (الألف)، فلا سبيل لحذف هذه (الألف) الواجب ذكرها إلا إجراء الوقف مجرى الوصل؛ وذلك في المواضع التي ذكروا فيها حذف ألف (ابن)؛ وذلك إذ قال: «حذفهم (الألف) وإن كان على خلاف القياس لم يكن إلا لكونه أجري مجرى الوصل الغالب فيه، فإذا فات ذلك الموجب له الحذف لم يكن للحذف وجه، فوجب إثباته» (٣).

(١) الهمع:٣/٥١١.

(٢) الهمع:٣/٥١١.

(٣) أمالي ابن الحاجب:٢/٧٣٩.

- إبدال(الألف) هاء:

من ذلك: إبدال (الألف) في (هنا) و(بعدما)؛ ومما يدل على أهميَّة هذه المسألة: أنَّ ابن جني عقد لها فصلا في سر صناعة الإعراب جعل عنوانه: (إبدال الهاء من الألف)([1]).

على كل حال من أمثلة (هنا) في النظم قول الشاعر:

قد وَرَدَتْ من أَمْكِنَهْ ... من هاهُنا ومن هُنَهْ ([2]).

ومثال (بعدما) قول الشاعر:

اللَّهُ نَجَّاكَ بَكفَّي مُسْلِمَتْ ... من بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ ([3]).

قال ابن يعيش: «أمّا قوله: (وبعدمت)، فالمراد: بعدما، فأبدل (الألف) في التقدير هاء، فصارت (بَعْدِمَهْ)، وقد أُبدلت (الهاء) من (الألف)، قال الشاعر:

قدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ، ... مِنْ هَاهُنا ومِنْ هُنَهْ ([4]).

يريد (هُنا)، ثمّ أبدل (الألف) هاءً؛ لتُوافق بقيّة القوافي، وشجّعه على ذلك شَبَهُ (الهاء) المقدّرة بتاء التأنيث، وكانت هذه اللغةُ من قبيل إجراء الوقف مجرى الوصل» ([5]).

وهذا التفسير الذي ذهب إليه ابن يعيش وهو أنَّ إبدال (الألف) هاءً لتوافق بقية القوافي إنما هو عين ما ذكره ابن جني؛ وذلك إذ قال: «أبدل (الهاء) تاء؛ لتوافق بقية القوافي التي تليها ولا تختلف، وشجعه على ذلك شبه (الهاء) المقدرة في (بعدمه) بهاء التأنيث في (طلحة)، و(حمزة)، ولما كان يراهم يقولون في بعض المواضع في الوقف: (هذا طلحت)، و(هذا حمزت) قال هو أيضًا: (وبعدمت)، فأبدل (الهاء) المبدلة من (الألف) تاء تشبيها لفظيًّا» ([6]).

والحق أنَّ العلة الباعثة على قلب (الألف) هاء لم تكن لتوافق القوافي فحسب، بل الحاصل أنَّ هناك شبها بين (الألف) و(الهاء) من أوجه: كالتَّقارب في المخرج، وأنَّهما

---

(١) سر صناعة الإعراب:٢/٢٠٧.

(٢) من الرجز، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (ومن هُنَهْ)؛ وذلك بإبدال الألف من (هنا) هاء.

ينظر: المحتسب:١/٢٧٧، وسر صناعة الإعراب:٢/٢٠٧، والمفتاح في الصرف للجرجاني:/٩٣، وشرح التصريف للثمانيني:/٣٥٨، وشمس العلوم:١/ ٧١، والممتع:/٢٦٥، والدر المصون:٣/١٤٨، واللباب:٥ /١٨٧، وتاج العروس:٢٠/٤١٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) من الرجز، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله:(هنه)؛ إذ أبدل الألف (هاء)، والأصل: (هنا).

ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٧٦، والمحكم والمحيط الأعظم:٤/ ٣٨٣، والمفتاح في الصرف:/ ٩٤، وشمس العلوم :١/ ٧١، وشرح المفصل لابن يعيش:٥/ ٤٠١، والممتع الكبير في التصريف:/ ٢٦٥، وضرائر الشعر لابن عصفور:/ ٢٣٢، ولسان العرب:١٥/ ٤٧٢، ٤٨٤، والكناش: ٢/ ٢٤٦.

(٥) شرح المفصل: ٥/٢٣١.

(٦) سر صناعة الإعراب:١/١٦٤.

من حروف الزِّيادة، وأنَّه يفتح ما قبلهما، قال السِّيرافي: «أبدل (الألف) هاء في (بعدمه)؛ لأنّهما متقاربتا المخرج، وهما بعد من حروف الزيادة، و(الهاء) شبيهة بـ(الألف)، ألا ترى أنَّه يفتح ما قبلها في التأنيث، كما أنَّ (الألف) لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا» (١).

- ومن أمثلة ذلك في النثر:

ـــــ ما جاء في حديث الوليمة: (فَقُلتُ: فَمَهْ؟) (٢)، والأصل (فما) (٣)، قال أبو البقاء: «فِي حَدِيثه حَدِيث الْوَلِيمَة: فَقلت: فَمَهْ؟ قَالَ الْحسن: (أَرَادَ فَمَا)، وَلكنَّه حذف (الألف)، وَجعل (الْهَاء) بَدَلا مِنْهَا، كَمَا قَالُوا: (هنه) فِي (هُنَا)، وَلَا يُقَال: إِنَّه حذف (الألف)؛ لكَونه استفهاما، كَمَا حذفت فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ (٤)؛ لِأَنَّ ذَلِك إِنَّمَا يَجِيء فِي الْمَجْرُور، فَأَما الْمَنْصُوب وَالْمَرْفُوع فَلَا» (٥).

ـــــ قولهم في (أنا فعلت): (أنه فعلت)، قال ابن جني: «أمَا قولهم في الوقف على (أنَ فَعلتُ): (أنا) و(أَنَهْ)، فالوجه أن تكون (الهاء) في (أَنَهْ) بدلا من (الألف) في (أنا)؛ لأنَّ الأكثر في الاستعمال إنَّما هو (أنا) بالألف، و(الهاء) قليلة جدًّا، فهي بدل من (الألف)» (٦)؛ ولا شك أنَّ ورود ذلك نظمًا ونثرًا يدلُّ على ثبوت هذا الإبدال.

- إمالة (الكسرة) بعد (الألف):

ممَّا له صلة بإجراء الوقف مجرى الوصل: الإمالة؛ وذلك بأن تميل (الألف) نحو (الياء)، يقول السِّيرافي: «اعلم أنَّ معنى الإمالة أنْ تميل (الألف) نحو (الياء)، فتكون بين (الألف) و(الياء) في اللفظ؛ والذي دعا إلى ذلك أنَّه إذا كان في الكلمة كسرة أو ياء نحّوا بـ(الألف) نحو (الياء) وأجنحوها؛ إتباعًا للكسرة؛ ولأنَّ (الياء) أقرب إلى (الألف) من (الواو)» (٧).

والغرض من الإمالة: التشابه الصوتي، قال ابن الباذش: «معنى الإمالة: أن تنتحي بـ(الفتحة) نحو (الكسرة) انتحاءً خفيفًا، كأنه واسطة بين (الفتحة) و(الكسرة)، فتميل

(١) شرح كتاب سيبويه:٢٢٦/١، ٢٢٧.

(٢) ينظر: مسند الإمام أحمد:١٩ / ١٨.

(٣) ينظر: إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث:/٧٥.

(٤) سورة الطارق، من الآية:/٥.

(٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي:/ ٣٣.

(٦) سر صناعة الإعراب:٢٠٧/٢.

(٧) شرح كتاب سيبويه:٤٩٤/٤.

(الألف) من أجل ذلك نحو (الياء)، ولا تستعلي، كما كانت تستعلي قبل إمالتك (الفتحة) قبلها نحو (الكسرة)، والغرض بها: أن يتشابه الصوت مكانها ولا يتباين» (١).

وفائدة الإمالة: سهولة اللفظ، قال ابن الجزري: «أَمَّا فَائِدَةُ الْإِمَالَةِ: فَهِيَ سُهُولَةُ اللَّفْظِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللِّسَانَ يَرْتَفِعُ بِالْفَتْحِ وَيَنْحَدِرُ بِالْإِمَالَةِ، وَالِانْحِدَارُ أَخَفُّ عَلَى اللِّسَانِ مِنَ الِارْتِفَاعِ؛ فَلِهَذَا أَمَالَ مَنْ أَمَالَ، وَأَمَّا مَنْ فَتَحَ فَإِنَّهُ رَاعَى كَوْنَ الْفَتْحِ أَمْتَنَ، أَوِ الْأَصْلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».(٢)

والفتح والإمالة لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن، والإمالة في الوقت نفسه من الأحرف السبعة؛ ولا أدلَّ على ذلك من قول ابن الجزري: «قَالَ الدَّانِيُّ: وَالْإِمَالَةُ وَالْفَتْحُ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فَاشِيَتَانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ، فَالْفَتْحُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالْإِمَالَةُ لُغَةُ عَامَّةِ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ تَمِيمٍ وَأَسَدٍ وَقَيْسٍ، قَالَ: وَعُلَمَاؤُنَا مُخْتَلِفُونَ فِي أَيٍّ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ أَوْجَهُ وَأَوْلَى، قَالَ: وَأَخْتَارُ الْإِمَالَةَ الْوُسْطَى الَّتِي هِيَ بَيْنَ بَيْنَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْإِمَالَةِ حَاصِلٌ بِهَا، وَهُوَ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ أَصْلَ (الْأَلِفِ) الْيَاءُ، أَوِ التَّنْبِيهُ عَلَى انْقِلَابِهَا إِلَى (الْيَاءِ) فِي مَوْضِعٍ، أَوْ مُشَاكَلَتِهَا لِلْكَسْرِ الْمُجَاوِرِ لَهَا، أَوِ (الْيَاءِ)، ثُمَّ أَسْنَدَ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ يَقُولُ: (اقْرَءُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونَ أَهْلِ الْفِسْقِ وَأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ)(٣)، قَالَ: فَالْإِمَالَةُ لَا شَكَّ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ وَمِنْ لُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا» (٤).

ويتضح من قول ابن الجزري السابق أنَّ (الفتح) لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من قيس وأسد، وتميم وغيرهم أيضًا كخزاعة، يقول سيبويه: «بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: (صار بمكان كذا وكذا) (٥)، أي: بإمالة (الألف) في (صار)» (٦)، والمعروف أن كثير عزة من خزاعة (٧).

وأكثر أهل اليمن قال السيوطي: «أكثر أهل اليمن يميلون ألف (حتى)؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام» (٨).

---

(١) الإقناع:/١١٥.

(٢) النشر:٢/٣٥.

(٣) ينظر: الجامع لشعب الإيمان للبيهقي:٤/ ٢٠٨.

(٤) النشر:٢/٣٠، ٣١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو:٣/ ١٦٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤/ ٤٩٨.

(٦) الكتاب:٤/١٢١.

(٧) ينظر: الطبقات لابن سعد:٧/٣٨٢، والروض الأنف:١/٢٤٠.

(٨) الهمع:٣/٤٢٤.

وبعض الحجازيين نص على ذلك الأشموني بقوله: «نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو: (خاف)، و(طاب)؛ وفاقًا لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات (الواو)، نحو:(خاف)، فلا يميلون، وذوات (الياء)، نحو: (طاب) فيميلون» (١).

ومما يدخل في نطاق هذا البحث إمالة (الكسرة) بعد (الألف) في نحو: ﴿النَّارِ﴾(٢)، و﴿ الدَّارِ﴾(٣) و ﴿النَّاسِ﴾(٤) ؛ إجراء للوقف مجرى الوصل، نص على هذا عبد الواحد المالقي بقوله: «ما يكون في الوصل على خلاف ما هو في الوقف، وهذا القسم هو الذي قصد الحافظ أن يبينه في هذا الفصل؛ خيفة من إشكاله لما عرض فيه من اختلاف حاليه، وهذا القسم على ضربين: أحدهما: عرض له التغيير بزوال موجب الإمالة في الوقف؛ وذلك كل (ألف) أميلت لأجل كسرة بعدها، نحو: ﴿الدَّارِ﴾(٥) وبابه، و ﴿النَّاسِ﴾(٦) المجرور؛ فمذهب الحافظ فيه إجراء الوقف مجرى الوصل في الإمالة، وبين اللفظين وافقه الإمام في قراءة ورش وحمزة والكسائي(٧)» (٨).

- ترقيق (الراء الساكنة) سكونًا عارضًا في آخر الكلمة؛ للوقف:

مما له صلة بإجراء الوقف مجرى الوصل: ترقيق (الراء الساكنة) سكونًا عارضًا في آخر الكلمة؛ للوقف والترقيق في اللغة: التنحيف، وفي الاصطلاح هو: عبارة عن تنحيف الحرف بجعله في المخرج نحيفًا، وفي الصفة ضعيفًا (٩)، أو هو: «انخفاض في مؤخّرة اللسان عند النطق بصوت ما من الأصوات» (١٠).

ومن مسائل الترقيق المتعلقة بهذا البحث: ترقيق (الراء الساكنة) سكونًا عارضًا في آخر الكلمة؛ للوقف(١١)، وهي في الوصل مكسورة إذا كان قبلها فتح، نحو: قوله

(١) شرح الأشموني:٤/٢٧.

(٢) سورة البقرة، من الآية:/ ٣٩.

(٣) سورة الأنعام، من الآية:/ ١٣٥.

(٤) سورة البقرة، من الآية:/ ٨.

(٥) سورة الأنعام، من الآية:/ ١٣٥.

(٦) سورة البقرة، من الآية:/ ٨.

(٧) ينظر: النشر:٢/ ٧٣، والإتحاف:١/ ١٢٢.

(٨) الدر النثير والعذب النمير: ٣/٢٣٦.

(٩) هداية القاري:١/١٠٣.

(١٠) موسوعة علوم القرآن:/١٦٤.

(١١) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني:/٢٥٩، والنشر:٢/١١٠، والكنز في القراءات العشر:١/٣٢٣، وغيث النفع في القراءات السبع:/٤٨١، والعميد في علم التجويد:/١٣٦.

تعالى: ﴿بِقَدَرٍ﴾ (١)، أو ضم، نحو قوله تعالى: ﴿نُكُرٍ﴾ (٢)، أو ساكن مستعل وقبله فتح، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ﴾ (٣)، أو ضم، نحو قوله تعالى: ﴿سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ﴾ (٤)، أو ساكن مستفل وقبل الساكن ضم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ﴾ (٥)، أو قبلها ألف وبعدها ياء محذوفة، نحو قوله تعالى: ﴿الْجَوارِ﴾(٦)، أو قبلها ألف وليس بعدها ياء محذوفة، نحو قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَنْصارٍ﴾ (٧)، أو قبلها واو مديِّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ﴾ (٨)، فيجوز ترقيقها عندهم؛ إجراء للوقف مجرى الوصل(٩).

قال ابن الوجيه: «أن يكون قبلها (راء) مرقّقة، وهو قوله تعالى: ﴿بِشَرَرٍ﴾ (١٠)، واعلم أنه قد روى بعض أصحاب الأزرق عنه ترقيقها بعد الضّمّ والفتح أيضًا إجراء للوقف مجرى الوصل (١١)؛ وذلك نحو: ﴿ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ﴾ (١٢)، وفي ﴿جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ (١٣)، وبالترقيق جزم الحصريّ في قصيدته المتضمّنة قراءة ورش فقال:

وما أنت بالتّرقيق واصله فقف ... عليه به إذ لست فيه بمضطر» (١٤).

- الوقف على (لكنَّا) بالنون:

قال الكرماني في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (١٥) «العجيب: قرأ قتيبة: (لكن) في الوصل والوقف، وله وجه بعيد، وهو أنَّه أجرى الوقف مجرى الوصل، أو يقال: أراد

(١) سورة الحجر، من الآية:/ ٢١.
(٢) سورة القمر، من الآية:/ ٦.
(٣) سورة العصر، الآية :/١.
(٤) سورة يوسف، من الآية:/ ٤٣.
(٥) سورة الشرح، من الآية:/ ٦.
(٦) سورة الشورى، من الآية :/ ٣٢.
(٧) سورة البقرة، من الآية:/٢٧٠.
(٨) سورة الطور، الآية :/ ١.
(٩) العميد في علم التجويد:/١٣٦.
(١٠) سورة المرسلات، من الآية:/ ٣٢.
(١١) ينظر: النشر في القراءات العشر:٢/ ٩٨، والإتحاف: ١/ ١٣١، ٥٦٧.
(١٢) سورة القمر، من الآية:/ ١٣.
(١٣) سورة القمر، من الآية:/ ٥٤.
(١٤) الكنز في القراءات العشر :٣٢٣/١.
(١٥) سورة الكهف، من الآية:/٣٨.

لكن الأمر أو الشأن هو الله، فيكون ﴿هُوَ﴾ المبتدأ، و ﴿اللَّهُ﴾ الخبر، و ﴿رَبِّي﴾ صفة ﴿اللَّهُ﴾» (١).

- تشديد (الياء)عند الوقف، والقلب جيمًا:

قلب الياء المشددة عند الوقف جيمًا يعرف بالعَجْعَجة في لغة قضاعة، وهي: عبارة عن قلب الياء المشددة جيمًا، قال أبو عمرو بن العلا: «قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ قال: فُقَيْمجّ، فقلت: من أيهم؟ قال: مُرِّج، أراد: فُقَيْميّ، ومُرّيّ» (٢).

والمشترط لهذه اللغة شرطان هما: الياء المشددة والوقف، ومتى خرج هذا الإبدال عن هذين الشرطين عدُّوه شاذًّا، والشأن في الوقف أن يكون بالسكون؛ لأنَّه لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك، ولكنَّه جاء على لسانهم محركا حال الوقف، ومن ذلك قول شاعرهم:

خالي عُوَيف وأبو عَلِجّ ... المطعمان اللحمَ بالعَشِجّ
وبالغدواة فلق البَرْنِجّ ... يُقْلَع بالوَد وبالصِّيصِجّ(٣)

وروينا أيضًا قوله:

يا رب إن كنتَ قلبت حِجَّتِج ... فلا يزال شاحج يأتيك بِج (٤)

ووجه ذلك هو إجراء الوقف مجرى الوصل، على أنَّ هذه اللغة أيضا تنسب لناس من بني سعد، ومنهم من يصرح بأنها لغة طيء وبعض أسد وبعض أهل اليمن.

وقد علل المتقدمون سبب الإبدال في العجعجة بأنَّ الجيم أبين وهي قريبة من مخرجها، يقول القيسي: «إبدال (الجيم) من (الياء) في (عليٍّ)؛ لأنَّ (الياء) خفيفة، وتزداد خفاء بالسكون؛ للوقف، فأبدلوا منها (الجيم)؛ لأنها من مخرجها، وهي أبين منها» (٥).

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل:١/٦٦١.

(٢) الأمالي:٢/٧٧.

(٣) من الرجز، لم أقف على قائله، وموطن الشاهد قوله: (بالعَشِجّ)، و(بالصِّيصِجّ)؛ إذ نوى الوقف على (الياء) وأبدلها جيمًا؛ لأنّ (الياء) إنّما أبدلت جيمًا؛ لخفائها بالسكون في الوقف، وإلّا فالياء المتحركة لا تبدل جيمًا؛ لقوتها، وزوال خفائها بالحركة.

ينظر: العين:٥/ ٣٣٧، والكتاب:٤/١٨٢، والمحتسب:١/٧٥، وسر صناعة الإعراب:١/١٧٥، والمنصف:٣/٧٩، والأصول في النحو:٣/٢٧٤، والجمهرة:١/٤٢، والصاحبي/:٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح :١/٣٧٣، وشرح المفصل:٥/٤١١، والمقاصد النحوية:٤/٢١١٣.

(٤) من الرجز، لبعض أهل اليمن، وموطن الشاهد قوله: (بج)؛ إذ نوى الوقف على (الياء) وأبدلها جيمًا؛ لأنّ (الياء) إنّما أبدلت جيمًا لخفائها بالسكون في الوقف، وإلّا فالياء المتحركة لا تبدل جيمًا، لقوتها، وزوال خفائها بالحركة.

ينظر: النوادر لأبي زيد الأنصاري :/ ٤٥٨، والحجة:٣/٧١، والمحتسب:١/٧٥، وغريب الحديث للخطابي: ٢/٢٥٣، وليس في كلام العرب:/٢٥٨، والصحاح:١/٢٩٧، وشرح التصريف للثانيني:/٣٦٩، والمفصل في صنعة الإعراب:٥١٨، واللباب:٢/٣٥٠، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف:/١٤٨.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح:١/ ٣٧٢.

وقال البغدادي: «جاء به أبو علي شاهدًا على أنَّ ناسًا من العرب يبدلون من (الياء) جيمًا، لما كان الوقف على الحرف يخفيه، والإدغام فيه يقتضي الإظهار ويستدعيه، أبدلوا من (الياء) المشددة في الوقف (الجيم)؛ لأنها أبين، وهي قريبة من مخرجها» (١).

ولهذه اللغة تفسير في الدرس الصوتي الحديث، نص عليه علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقولهم: «لهذه الظاهرة تفسير صوتي يتلخص في أنَّ كلاً من (الياء)، و(الجيم) العربية المعطشة ينتج مما بين مقدم اللسان وسقف الحنك، مع فارق وحيد هو: أنَّ (الياء) تصدر عن تضييق بين هذين العضوين، بينما تصدر (الجيم) عن إغلاق بينهما، أي: أنَّ صوت (الجيم) في الواقع هو صوت ياء مبالغ في تضييقه إلى درجة الغلق؛ ولهذا إذا وقف على (الياء) وهي مشددة ــ والتشديد كما نعلم يطيل الصوت، ويحدث توترًا في أعضاء النطق ــ فإنَّ مقدم اللسان قد لا يستطيع التوقف عند حدود صوت (الياء)، بل يستمر في اندفاعه نحو سقف الحنك إلى أن يصطدم به، فيدخل في منطقة (الجيم)، ومعنى هذا أنَّ صوت (الياء) لم يقلب جيمًا، بل أضيفت إليه جيم معطشة»(٢).

والذي عليه ابن عصفور أنَّ العجعجة إبدال (الجيم) من (الياء) أيًّا كان موضع (الياء) من الكلمة، ومما ورد في ذلك: (أمسجت) في (أمسيت)، و(إجَّل) في (إيَّل)، ولكن هذا الذي ذهب إليه ابن عصفور يبعد عما نحن بصدده

- إثبات (الألف) في الوقف، وحذفها:

من ذلك: قراءة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ (٣)، ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ (٤)، ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ (٥)، فمن القراء من قرأ بإثبات (الألف) في الثلاثة في الوصل والوقف (٦).

ووجه ذلك عند الأخفش: التشبيه بالقوافي؛ للسماع الوارد عن العرب؛ وذلك إذ قال: «أما قوله: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾، و ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾، فتثبت فيه (الألف)؛ لأنهما رأس آية؛ لأنَّ قوما من العرب يجعلون أواخر القوافي إذا سكتوا عليها على مثل حالها

(١) شرح شواهد الشافية:٤/٢١٤.
(٢) بحوث ودراسات في اللهجات العربية:/٦.
(٣) سورة الأحزاب، من الآية:/ ١٠.
(٤) سورة الأحزاب، من الآية:/ ٦٦.
(٥) سورة الأحزاب، من الآية:/ ٦٧.
(٦) هي قراءة: نافع، وابن عامر، وأبي بكر .
ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٢/١٩٤.

إذا وصلوها، وهم أهل الحجاز، وجميع العرب إذا ترنموا في القوافي أثبتوا في أواخرها (الياء، والواو، والألف)» (١).

والذي عليه الطبري أنَّ إثبات (الألف) وصلا ووقفا إنَّما هو اتباع لخط المصحف؛ إذ قال: «اختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ (٢)، فقرأ ذلك عامة قرّاء المدينة، وبعض الكوفيين: ﴿الظُّنُونَا﴾ بإثبات (الألف)، وكذلك: ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾(٣)، ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ (٤) في الوصل والوقف، وكان اعتلال المعتلّ في ذلك لهم أنَّ ذلك في كل مصاحف المسلمين بإثبات (الألف) في هذه الأحرف كلها» (٥).

ومنهم من قرأ بإثبات (الألف) وقفا وحذفها في الوصل (٦)؛ فوجه ذلك أنَّ من أثبت في الوقف فاتباع لرسم المصحف، وحجة من حذف (الألف) في الوصل أنَّه قد أتى بها على الأصل؛ إذ لا أصل للألف فيه كله.

والباقون بحذف (الألف) وصلا ووقفا (٧)؛ وذلك لأنَّه لا يوجد إلا في الشعر، ولا شيء يضطرّهم إلى ذلك في القرآن، قال الطبري: «قرأ ذلك بعض قرّاء البصرة والكوفة بحذف (الألف) من جميعه في الوقف والوصل؛ اعتلالا بأنَّ ذلك غير موجود في كلام العرب إلا في قوافي الشعر دون غيرها من كلامهم، وأنَّها إنَّما تفعل ذلك في القوافي؛ طلبا لإتمام وزن الشعر؛ إذ لو لم تفعل ذلك فيها لم يصحّ الشعر، وليس ذلك كذلك في القرآن، لأنَّه لا شيء يضطرّهم إلى ذلك في القرآن، وقالوا: هنّ مع ذلك في مصحف عبد الله بغير ألف» (٨).

والذي عليه مكي أن (الألف) حذفت في الوقف؛ إجراء للوقف مجرى الوصل؛ وذلك إذ قال: «حجَّة من حذف (الألف) في الوقف أنَّه أجرى الوقف مجرى الوصل، فحذف في الوقف كما حذف في الوصل؛ لأنَّ الألفات فيها لا أصل لها، إنَّما جيء بها على التَّشبيه

(١) معاني القرآن للأخفش:٧٩/١.
(٢) سورة الأحزاب، من الآية:/ ١٠.
(٣) سورة الأحزاب، من الآية:/ ٦٦.
(٤) سورة الأحزاب، من الآية:/ ٦٧.
(٥) جامع البيان:٢٢١/٢٠.
(٦) هي قراءة: حفص، وابن كثير، والكسائي.
ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١٩٤/٢، ١٩٥.
(٧) ينظر الكشف عن وجوه القراءات: ١٩٥/٢.
(٨) جامع البيان:٢٠/ ٢٢١.

بالقوافي والفواصل، والاختيار إثبات (الألف) في الوصل والوقف؛ اتباعًا لرسم المصحف» (١).

وأما حذفها حال الوصل؛ فمراعاة للأصل؛ لأنَّه لا أصل للألف في ذلك.

(١) الكشف عن وجوه القراءات وعللها:٢/١٩٥.

الخاتمة

يطيب لي أن أعرض في نهاية هذا البحث أهم النتائج التي وقفت عليها الدراسة وقد كان منها:

ـــ وضحت هذه الدراسة حقيقة: (إجراء الوقف مجرى الوصل) في القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب نثرا ونظما.

ـ أثبتت هذه الدراسة من خلال ما وقفتْ عليه من أقوال أهل العلم، وبما تحصل لديها من أدلة وبراهين أن ظاهرة إجراء الوقف مجرى الوصل قد جاء بها في القرآن الكريم.

ـ انتهت هذه الدراسة إلى أنَّه لم يؤثر عن أحد من الباحثين أو الدارسين قديما وحديثا ـ فيما وقفت عليه من مصادر ومراجع ـ إنكار القول بإجراء الوقف مجرى الوصل؛ لأنَّه قد أجرى في كلام العرب كثيرًا، ونص كثير من العلماء على ثبوته.

ـ ناقش البحث صلة ظاهرة: (إجراء الوقف مجرى الوصل) بلغات القبائل، ومن ذلك: الوقف على (تاء التأنيث) بالتاء، وهو لقبيلة طيء وحدها من بين القبائل العربية القديمة، وكسر(تاء التأنيث) لأعرابي فصيح في بلاد قيس، والإمالة لُغَةُ عَامَّةِ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ تَمِيمٍ وَأَسْدٍ وَقَيْسٍ، وكذا خزاعة وأهل اليمن وبعض الحجازيين، كـ إمالة (الكسرة) بعد (الألف) في نحو: (النَّارِ، والدَّارِ، والنَّاس) وقلب الياء المشددة جيمًا عند الوقف، والتي تعرف بالعَجْعَجة في لغة قضاعة وتنسب لناس من بني سعد، وطيء وبعض أسد وبعض أهل اليمن

ـ وضعت الدراسة يدها على كثير من الشواهد النحوية والتصريفية: من قرآن كريم، وقراءات قرآنية كريمة، وحديث نبوي شريف، وكلام العرب نظمًا ونثرًا التي خدمت هذا الظاهرة.

ـ كشفت هذ الدراسة عن صلة هذه الظاهرة بكثير من الأبواب النحويَّة والتصريفيَّة، وخير دليل على ذلك ما عرضه البحث من مسائل نحوية وأخري تصريفية.

ـ اجتهدت هذه الدراسة في تخريج كثير من القراءات القرآنية الكريمة بما يخرجها من دائرة الشذوذ والخطأ والغلط واللحن والندور.

ــ كشفت النقاب وأماطت اللثام عن صلة ظاهرة إجراء الوقف مجرى الوصل بالضرورة الشعريَّة، ووضحت في الوقت نفسه أصالة الاعتلال بإجراء الوقف مجرى الوصل بما نصَّ علي سيبويه وغيره من العلماء.

ــ أثبتت الدراسة مجيء إجراء الوقف مجرى الوصل في الأمثال، وفي منثور الكلام غير الأمثال، وصلة هذه الظاهرة بالمسائل الخلافيَّة.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

ثبت المصادر والمراجع

ـ إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

ـ إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري، وثقه وعلق عليه/وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الديم، دار ابن رجب، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطيّ، تحقيق/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق ودراسة/ رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

ـ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبَوِيّ للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.

ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م.

ـ الإقناع في القراءات السبع لابن البَاذِش، دار الصحابة للتراث.

ـ أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩ م.

ـ أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود مُحَمَّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ ـ١٩٩١م.

ـ إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة ـ المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤٢٢ه ـ ٢٠٠٢م.

ـ إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٧ م.

ـ بحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

ــ البديع في علم الْعَرَبيَّة لابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ــ المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.
ــ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية للصنعاني، رسالة دكتوراه، إعداد/ محمد عبد الستار على أبو زيد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، الدراسات العليا، قسم اللغويات ١٤٢٨هـ ــ٢٠٠٧ م.
ــ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيديّ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
ــ التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهريّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢١ه ـــ ٢٠٠٠م.
ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.
ــ تفسير البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١ م.
ــ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصغاني، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
ــ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، حققه الدكتور/علي مُحَمَّد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ــ جمهورية مصر الْعَرَبيَّة، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ.
ــ تهذيب اللُّغَة للأزهريّ الْهَرَوِيّ، تحقيق/ مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
ــ توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ــ جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية١٤٢٨هـ ــ٢٠٠٧م.
ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٨م.
ــ جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ــ ٢٠٠٠ م.

ـ الجامع لشعب الإيمان للبيهقي، تحقيق/ عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م.
ـ جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي، تحقيق / رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
ـ حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: (عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي)، دار صادر، بيروت.
ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.
ـ الحجة للقراء السبعة للفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجابيّ، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
ـ الخصائص لابن جنيّ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبيّ، تحقيق الدكتور/ أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق.
ـ الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير للمالقي، تحقيق ودراسة/ أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة ١٤١١ هـ ـ١٩٩٠م.
ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
ـ ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت.
ـ ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ـ لبنان ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
ـ ديوان المهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم / طلال حرب، الدار العالميَّة.
ـ ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وحققه الدكتور/ محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٧ه ـ ٢٠٠٦م.
ـ رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، لشعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.

ــ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
ــ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي، تحقيق/ عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.
ــ الزيادة والإحسان في علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن سعيد الحنفي، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة ــ الإمارات، الطبعة الأولى١٤٢٧ هـ .
ــ سر صناعة الإعراب لابن جنيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
ــ شرح أبيات سِيبَوَيْهِ للسيرافي، تحقيق الدكتور/ مُحَمَّد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهريَّة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر١٣٩٤هـ ــ١٩٧٤م.
ــ شرح أبيات مغني اللبيب للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت.
ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
ــ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ــ١٩٩٠م.
ــ شرح التصريف للثمانيني، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ــ١٩٩٩م.
ــ شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح.
ــ شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغداديّ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الأساتذة/ محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م.
ــ شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذيّ، تحقيق الدكتور/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولي١٤٢٥ هـ ــ ٢٠٠٤م.
ــ شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق الدكتور/ المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ــ القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٣م.
ــ شرح كتاب سِيبَوَيْهِ للسيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدليّ، علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

ـ شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م.
ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ـ الكويت، الطبعة الأولى١٩٧٧م.
ـ شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩م.
ـ شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه / عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور/ يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميريّ، تحقيق الدكتور/ حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإريانيّ، الدكتور/ يوسف مُحَمَّد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ ـ١٩٩٩م.
ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م.
ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ ضرائر الشِّعْر لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.
ـ الطبقات الكبير لابن سعد الزهري، تحقيق الدكتور/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
ـ علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.
ـ العميد في علم التجويد لمحمود بن علي بسّة المصري، تحقيق /محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى١٤٢٥هـ ـ٢٠٠٤ م.
ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، الدكتور/إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

ـ غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة، مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت.
ـ غريب الحديث للخَطَّابِيّ، حققه/ عبد الكريم إبراهيم الغرباويّ، خرج أحاديثه/عبد القيوم عبد رب النَّبِيّ، دار الفكر١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
ـ غيث النفع في القراءات السبعي للصفاقسي المقرئ، تحقيق/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.
ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائيّ، تحقيق/ حسن موسى الشاعر، دار البشير ـ عمان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ١٩٩٠م.
ـ فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
ـ الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م.
ـ الكتاب لسِيبَوَيْهِ، تحقيق الشيخ / عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٨م.
ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ.
ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ ـ١٩٨٤م.
ـ الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة، دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصريَّة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان ٢٠٠٠م.
ـ الكنز في القراءات العشر للمقرئ، تحقيق الدكتور/ خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينيَّة ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م.
ـ اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي للمعري، تحقيق/ محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.
ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
ـ لسان العرب لابن منظور الأنصاريّ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

ـ اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه ـــ٢٠٠٤م.
ـ ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، حققه وقدم له وصنع فهارسه الدكتور/ رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.
ـ مجمع الأمثال للميداني، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ـ بيروت، لبنان.
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
ـ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ٢٠٠٠م.
ـ مختار الصحاح للرازي، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد ،المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا ، الطبعة الخامسة١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
ـ مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه، القاهرة.
ـ المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي، تحقيق/ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٣م.
ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهرويّ القاري، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
ـ المسائل العسكريات في النحو العربي للفارسي، تحقيق الدكتور/ علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن ٢٠٠٢ م.
ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق/ الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى١٤٠٠ـ١٤٠٥هـ.
ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

ــ المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ للوفائي، تحقيق وتعليق الدكتور/ طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٦ هـ ــ ٢٠٠٥م.
ــ معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١١هـ ــ ١٩٩٠م.
ــ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.
ــ المفتاح في الصرف للجرجاني، حققه وقدم له الدكتور/ علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد ــ عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧م.
ــ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
ــ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ ــ ٢٠٠٧ م.
ــ المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة، المشهور بـ :(شرح الشواهد الكبرى) للعيني، تحقيق الدكتور/ علي مُحَمَّد فاخر، الدكتور/أحمد مُحَمَّد توفيق السودانيّ، الدكتور/ عبد العزيز مُحَمَّد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ــ جمهورية مصر الْعَرَبيَّة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م.
ــ الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
ــ المنصف لابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م.
ــ موسوعة علوم القرآن لعبد القادر محمد منصور، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢ م.
ــ النشر في القراءات العشر لابن الجزريّ، تحقيق/ علي مُحَمَّد الضباع، المطبعة التجاريَّة الكبرى.
ــ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١م.
ــ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح المرصفي المصري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.
ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر.